

## رئيس مجلس القضاء الأعلى يوجه بتفعيل أحكام المادة (27) من قانون المحاماة السعدي يطالب بتخصيص قطع أراضٍ للمحامين بما يناسب مكانتهم ودورهم المهني

### هيئات الانتداب ومسؤولياتها



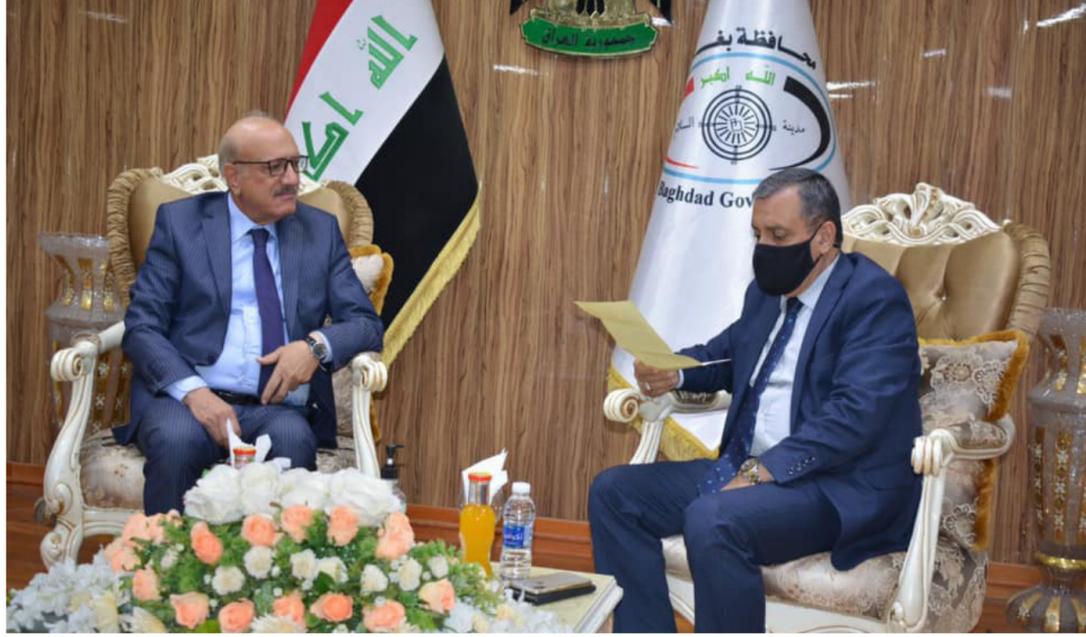
ضياء السعدي  
رئيس التحرير

من أبرز ما تم تناوله في اجتماع هيئات الانتداب لغرف محامي بغداد عند اجتماعهم الأول مع مجلس النقابة، الذي انعقد صباح يوم ٢٦ / ١١ / ٢٠١٠، كان ضرورة التقيد بقانون المحاماة، وقواعد السلوك المهني عند تعامل المحامين فيما بينهم، أو في علاقتهم بالقضاء، والإدارات الحكومية، مع التركيز على إعلام النقابة، بما يلائم المهني من عقبات وعراقيل أثناء ممارستهم المهنة، وذلك لضرورة التمكن من تحديد المقصرين في حالة عدم التزام الموظفين بحسن التعامل مع المحامين بما يوصيه قانون المحاماة الناقد رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ المعدل، وبما حددته أحكام المادة ٢٧/ ثانيا وثالثا منه .

لقد أصدرت الكثير من الجهات القضائية والحكومية إعامات وكتبا مختلفة لتسهيل أعمال المحامين، كإعامات مجلس القضاء الأعلى، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ولابد أن تنقل هذه التوجيهات إلى الجانب العملي، ومحاسبة من يتقصّد مخالفتها، وبما يؤمن الملاحقة الإدارية والقضائية للمخالفين من الموظفين .

وضمن أهم النقاط التي تداولها الاجتماع، تنظيم شؤون انتداب المحامين أمام محاكم التحقيق ومحاكم الموضوع، كجزء من واجب المحامين المنصوص عليه دستورياً، بالدفاع عن المتهمين بما يؤمن الدور القانوني والمهني، الأمر الذي استدعى تشكيل لجان من أعضاء هيئات الانتداب في محاكم الجزاء، لإعادة النظر بالآليات المتبعة لاختيار المحامين على وفق نظام صحيح، يمكن المحامين المؤهلين بالدفاع عن حقوق المتهمين الذين لم يولكوا محامي للدفاع عنهم .

وضمن ما طرحناه هو موضوع الإلتزام باللباس الرسمي للمحامين والمحاميات، والظهور بالهتاف المنضبط، الذي ينسجم مع الحشمة والهيبة، وخلاف ذلك يوحي الأمر إلى التهاون بالمسؤولية تجاه سمعة المهنة والمحامي، فقد نرى بعض الأزياء التي تظهر المفاتن الجسدية، أو التي تحمل بشكل غير مباشر بعض الإيحاءات اللامشروعة، لذا وجهنا السادة رؤساء هيئات الانتداب في غرف بغداد والمحافظات بمراقبة ورصد حالات ارتداء الملابس غير المناسبة وتوثيق ذلك، ومخاطبة مجلس النقابة، لتحريك الشكوى التأديبية في حالة عدم التقيد والإلتزام.



علي الفاطمي  
زار نقيب المحامين العراقيين، الأستاذ ضياء السعدي، محافظ بغداد، السيد محمد جابر العطا، لبحث موضوع تخصيص قطع الأراضي لمحامي بغداد.  
وخلال لقائه، طالب السيد النقيب بضرورة تملك قطع أراضٍ سكنية لمحامي محافظة بغداد. لافتاً إلى: أن الكثير من المحامين قد حصلوا على أراضٍ في المحافظات العراقية على عكس بغداد .  
وأكد السعدي على "أهمية أن يكون سكن المحامي مناسباً لمركزه الاجتماعي ودوره ووظيفته في تحقيق العدالة وسيادة القانون".  
وأشار نقيب المحامين إلى "وجوب توفير السكن للمحامين، سيما الشباب منهم، وهم في مقتبل حياتهم المهنية والاجتماعية".  
من جانبه، وجه محافظ بغداد باتخاذ الإجراءات القانونية والرسمية بناءً على الكتاب الرسمي الذي قدمه السيد النقيب خلال لقائه بهذا الشأن، والذي تضمن "أن محامي بغداد عاصمة العراق لم يحصلوا على قطع أراضٍ سكنية مناسبة تتلاءم مع مركزهم الاجتماعي ودورهم المهني الكبير في تحقيق العدالة وسيادة القانون، وليس من الصحيح ان يبقى المحامي في بغداد محروماً من استحقاقه المشروع، لاسيما الشباب من المحاميات والمحامين الذين هم بأمر الحاجة الى السكن .

### نقيب المحامين يستقبل وفد رئاسة الجمهورية لشؤون ذوي الإعاقة

المحامي خاص  
استقبل نقيب المحامين العراقيين، الأستاذ ضياء السعدي، وفد رئاسة الجمهورية المتعلق بشؤون ذوي الإعاقة .  
وترأس الوفد مستشار رئيس الجمهورية لشؤون ذوي الإعاقة، المهندسة أماني الجزائري، حيث ضم الوفد كلا من الأستاذ مؤيد القريشي والأستاذة ذكرى جبار كاطع، والأستاذ عمر فخري والأستاذ ستان القريشي، والمحامية ميامي فخري حمد .



هذا ورحب السيد النقيب بالوفد، مبرحاً عن سعادته في التشاور من أجل خدمة هذا الشريحة الاجتماعية التي تحتاج للدعم والراعية. مشيراً إلى تعاون النقابة مع الجهات الحكومية كافة من أجل تحقيق العدالة وسيادة القانون .  
واستعرض الجانبان فقرات عدة بصدد القانون رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٣، والبحث في تفصيل فقراته، وتقديم التسهيلات القانونية التي تصب في خدمة هذه الشريحة.

### رئيس مجلس القضاء الأعلى يوجه بتفعيل أحكام المادة (27) من قانون المحاماة

بشري العزاوي  
وجه رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي د. فائق زيدان، إعاماً الى رئاسة محاكم الاستئناف الاتحادية كافة بتفعيل أحكام المادة (٢٧) من قانون المحاماة، وشدد على تطبيق القانون.. جاء ذلك بعد شكوى أرسلتها نقابة المحامين بخصوص عرقلة أعمال المحامين في قراءة الأوراق التحقيقية.  
وجاء في الإعام: "يرجى الإيعاز الى محاكم التحقيق كافة بضرورة تفعيل تطبيق المادة (٢٧) من قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ المعدل، وتحديد مدة زمنية مناسبة لتمكين المحامين من الإطلاع على الأوراق التحقيقية الخاصة بموكليهم من المتهمين والمشتكين والمدعين بالحق الشخصي بإشراف المحقق القضائي المختص".

### السعدي يدعو إلى مراقبة السلوكيات غير الأخلاقية في استجلاب الزبائن

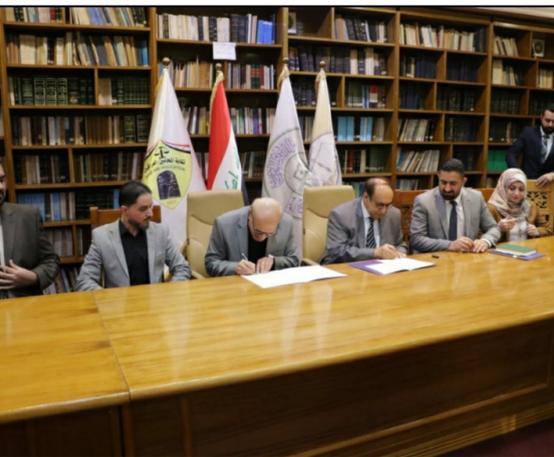
المحامي خاص  
أدى عدد من المحامين الجدد اليمين القانونية أمام نائب رئيس محكمة استئناف الكرخ، القاضي أمير الشمري، وبحضور نقيب المحامين العراقيين، الأستاذ ضياء السعدي، ووكيل النقابة الأستاذ رزاق العبيدي، وعدد من السادة أعضاء مجلس النقابة .  
وخلال كلمته، تحدّث السعدي عن أخلاقيات عمل المحامي، وأهم الواجبات والحقوق التي كفلها قانون المحاماة، مشيراً إلى "أهمية أن يتحلى المحامي بأخلاقه المهنية، وضرورة التقيد بتقاليد مهنة المحاماة، وأن يراعي آدابها وأعرافها".  
وأكد السيد للنقيب على "وجوب ممارسة المهنة بشرف ونزاهة، وعلى المحامي أن يطور نفسه بما ينسجم والدفاع عن الحقوق المشروعة".  
وأكد السعدي، أيضاً، على "مراقبة السلوكيات غير الأخلاقية في استجلاب الدعاوى، بالاعتماد على التفرير أو الرشوة، فضلاً عن التصرفات غير الأخلاقية، الماسة بيهية المحاماة وأدبياتها".  
من جانبه، لفت وكيل النقابة إلى: أن مهنة المحاماة مهنة مستقلة لا سلطان على المحامي إلا للقانون. موجهاً المحامين الجدد برعاية تقاليد المهنة واحترام آدابها، فيما وعد بدعم المحامين الجدد، وتقديم ما يسهل تطورهم في الجانب العملي .



### نقابة المحامين توقع اتفاق تعاون مع جامعة الإمام الصادق (ع)

### الإمام الصادق (ع)

١٠ - من الطاقة الإستيعابية .  
وعلى هامش توقيع الإتفاق، تجول وفد الجامعة في متحف النقابة، مطلعاً على أهم الوثائق التاريخية التي احتواها.



المحامي خاص  
الغلبية بالتعاون بين الطرفين .  
٣ - تقوم الجامعة بتقديم الدعم والإسناد من خلال تهئية القاعات الدراسية لدورات توسيع الصلاحية، وأية دورات تطويرية أخرى .  
٤ - تقوم النقابة باستضافة طلبة كلية القانون في نقابة المحامين بصورة دورية لغرض إقامة ورش وندوات من قبل المحامين الرواد في نقابة المحامين العراقيين .  
٥ - تقوم الجامعة بنشر بحوث المحامين في مجلة الجامعة المتخصصة بالدراسات القانونية بعد خضوعها للتقييم العلمي، وتقديم الدعم العلمي لمجلة نقابة المحامين .  
٦ - تقوم النقابة بتسهيل إجراءات انتماء خريجي كلية القانون في الجامعة إلى نقابة المحامين العراقيين على وفق السياقات المعمول بها .  
٧ - تقوم الجامعة بالمساهمة في طباعة الدوريات والمجلات التابعة للنقابة لقاء أجور التكلفة .  
٨ - تقديم الدراسات بالتعاون بين الطرفين لإعادة النظر في المناهج الدراسية لكليات القانون، وربطها بالواقع العملي، ومخاطبة الجهات المختصة بهذا الشأن .



# التسلط الإداري ودوره السلبي على أداء المؤسسة الحكومية



الحقوقي خالد دواي العطاوي

الأثار المدمرة لهذه الآفة على الأفراد وعلى المدير والقائد نفسه، وكذلك على الجهة التي يديرها والمجتمع بوجه عام، حيث تكبت طاقات وملكات الأفراد، ويكتفي المدير والقائد المهمل المزعوم برؤيته الفردية القاصرة، كذلك لا تتمكن الجهة التي يديرها من إعداد النائب الأول والثاني من أجل الحفاظ على استمرارية المؤسسة ونموها، كذلك يساعد هذا النمط الإداري على شيوع العديد من الظواهر الإدارية السلبية مثل الشللية وجماعات المصالح ومحاولات التزلف والتزلف من المدير على حساب العمل، كما يغلب على هذه الإدارة إيثار المصلحة الفردية على مصلحة العمل والمؤسسة.. ومن الأسباب الرئيسية لظاهرة الإفراط والاستبداد بالسلطة والمسؤولية، وعدم التقويض، هناك اعتقاد خاطئ لدى الكثير من المديرين أن التقويض يضعف سلطة وتفوذ الرئيس، والواقع أن هذا الاعتقاد ليس صحيحا، حيث إن ذلك يعتمد على مخافة الله وقوة الشخصية، واستخدام الأسلوب الإداري الصحيح.

الخوف من النجاح الواضح للمؤسسين والمعلومات الضرورية.

عند تفوقهم بدرجة تفوق المدير الذي قام بالتفويض، وحتى لا يلفت نظر الإدارة العليا لغیره، وربما يحدث الكثير من المشكلات نظرا لتفوق الشخص الذي فوض في إدارة بعض الأمور، ولكن يجب ألا ينسى المدير أن تفوق أي موظف في إدارته سوف ينسب في النهاية إليه شخصيا إذا استطاع أن يشعر الأخيرين بذلك.. وعندما يفكر هذا الرئيس في التفويض فإنه يعمل على اختيار أقربين منه الذين يثق فيهم، وغالبا ما يتجنب أولئك الذين يتميزون بالقدرة على الابتكار والإبداع في أداء أعمالهم حتى ولو كانت كفاءتهم مرتفعة.

قد تتعارض المصلحة الشخصية للمدير مع عملية التفويض نفسها، حيث يخشى أن يفقد القدرة على مزاوله بعض الأعمال أو التي كانت موجهة لخدمة مصالحه الذاتية بغض النظر عن المصلحة العامة.. وبصفة عامة لو كان المرؤوس لا يستطيع تحمل مسؤولية معينة يفوض بها فإن ذلك يرجع إلى رئيسه الذي يجب أن يعمل على حسن اختياره وإمداده بالخبرات والمعلومات الضرورية.

حب السلطة والسعي إليها لدى بعض المديرين يجعله ضد التفويض، وقد يكون سبب ذلك المعاناة التي لاقاها حتى وصل إلى موقع القيادة أو لأن الكثير من المديرين يتعاملون بمفهوم الرئيس وليس القائد. اقتناع الرئيس بأسلوب معين للعمل اكتسبه من رؤسائه السابقين، وعندما يكون في موضع متساو يتردد في تفويض الفرقه خوفا من اتباع أساليب جديدة تناقض أفكاره وأساليبه التي اتبعها طويلا. ليس المهم دائما أن تعمل، ولكن الأهم هو أن تعمل العمل الصحيح، ولتحقيق القدرة والكفاءة على العمل الصحيح، لا بد أن يسبقه العلم والفهم الصحيح.. كثير من القادة والمديرين يشتغل كثيرا بالعمل دونما الاهتمام بقضية بلوغ العمل الصحيح، وهو في حقيقة الأمر يعمل، ولكنه يفسد أكثر مما ينتج، ولبلوغ الكفاءة والقدرة على العلم الصحيح لا بد من أن نتعلم من أخطاء الآخرين، وأهمها التسلط والتكبر وعدم الاستماع للعاملين وحرمانهم من فرصة الحوار وطرح أفكارهم ومقترحاتهم وعرض مطالبهم وشكواهم، مما يجلب الكثير

## هل الخيانة الزوجية تعني زنا؟

الحامية سماح محمود المعاضيدي

كان المشرع العراقي ذا نظرة علمية لتصنيف هذه الظاهرة التي كثرت في الآونة الأخيرة بشكل هائل.. يشكي الكثير من خيانة زوجاتهم أو أزواجهن عبر الهاتف، وحسنا فعل المشرع الذي ترك مسألة تقييم جسامة الخيانة للقاضي، فلدَى حصول الخرق الوفاي المسمى بالخيانة الزوجية، فإن القانون الجنائي وأمام تحريك الدعوى من الزوج وهو ما اشترطه القانون في المادة (٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي في باب الشكاوى التي تتعلق بحقوق شخصية يتوقف إقامتها على تحريك الشكوى من المتضرر يلجا أحد الأزواج شاكيا من خيانة زوجته، أو أن تلجا الزوجة للسبب نفسه، هنا الشكوى يجب أن تخضع لشروط نص عليها قانون العقوبات العراقي في المادة ٣٧٨:

١- يجوز تحريك دعوى الزنا ضد أي من الزوجين او اتخاذ أي اجراء فيها إلا بناءً على شكوى الزوج الآخر، ولا تقبل الشكوى في الأحوال الآتية:

أ - اذا قدمت الشكوى بعد انقضاء ثلاثة اشهر على اليوم الذي اتصل فيه علم الشاكي بالجريمة.

ب - اذا رضى الشاكي باستئناف الحياة الزوجية بالرغم من اتصال علمه بالجريمة.

ج - اذا ثبت أن الزنا تم برضا الشاكي.

٢- يقصد بالزوج في حكم هذه المادة من تتوافر فيه هذه الصفة وقت وقوع الجريمة ولو زالت عنه بعد ذلك.. ويبقى حق الزوج في تحريك دعوى الزنا الذي تركته زوجته الى انتهاء اربعة اشهر بعد طلاقها.

ويعد طلب من المتضرر بتقديم المحكمة بطلب تخاطب فيه شركات الاتصالات الهاتفية بتزويد المحكمة ببيانات شريحة الهاتف للمتهم بالخيانة عبر الهاتف، ويرفق بالطلب تزويد المحكمة بجميع المكالمات الصوتية التي دارت بين المتهم والعشيق، وبعد أن يتم جلب جميع الإتصالات على شكل تسجيلات صوتية بواسطة أقراص ليزرية تنتخب المحكمة خبيرا صوتيا لكتابة الحضر الخاص بالمكالمات الهاتفية، والخبير هنا لا يترك شاردة أو واردة إلا ويذكرها، فإذا تبين للمحكمة أن المتهم قد تكلم عبر الهاتف بكلمات كالتالي تدور بين زوجين او تلفظ بعبارات توحى بممارسة جنسية عبر الهاتف أو إتفاق على شكل معين يحمل آثار الخيانة، تكيف الواقعة على إنها زنا زوجية، ومن الآثار التي تترتب على زنا الزوجية في قانون العقوبات العراقي التي وردت في نص المادة ٣٧٧:

١- يعاقب بالحبس الزوجة الزانية ومن زنا بها ويفترض علم الجاني بقيام الزوجية ما لم يثبت من جانبه أنه لم يقدره بحال العلم بها.

٢- ويعاقب بالعقوبة نفسها الزوج إذا زنا في منزل الزوجية . أما من جانب قانون الأحوال الشخصية، فالأثر الذي يترتب على فعل الخيانة الزوجية بعد نيتها هو نص المادة ٤٠١ من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ في الفقرة (٢) على اعتبار الخيانة الزوجية سببا من أسباب التفريق القضائي إذا ارتكب الزوج الآخر الخيانة الزوجية، ومن آثاره أيضا إذا ثبتت الخيانة هو إسقاط حضانة الأطفال عنها لأنها خانت الامامة.

ينبغي أن يكون معلوما أن كل زنا الزوجية هو خيانة الزوجية، ولكن ليس كل خيانة الزوجية هي زنا الزوجية!

نعم، فزنا الزوجية يشترط الوطء. أما الخيانة الزوجية فيعني أي فعل آخر، وإن وصل الى حد الوطء كما هو الحال في الرسائل الغرامية والصور، ولا توجد في قانون العقوبات جريمة تحت وصف الخيانة الزوجية، وإنما وردت في قانون الأحوال الشخصية كسبب من أسباب التفريق.

## الإطار المفاهيمي للعقد الالكتروني

### الالكتروني



ياسر العامري

وخاصة ما تقدم يمكن القول ان الطريقة التي يبرم بها العقد التقليدي (العادي) من حيث تلاقي القبول بالإيجاب هي نفس طريقة إبرام العقد الالكتروني، وكذلك ما ينتج من مشاكل في حال كان المتعاقدين لا يجتمعان مجلس واحد (تعاقد بين غائبين)، وتثار كذلك في العقد الالكتروني كونه يبرم عبر وسائل الاتصال الحديثة والمعتملة (بالإنترنت) والتي غالباً ما يكون فيها المتعاقدين في مكانين مختلفين، لذا فإننا سوف نتناول في هذا البحث كيفية التعاقد في العقد الالكتروني في حال التعاقد بين حاضرين والتعاقد بين غائبين والتعاقد عبر وسائل الاتصال الحديثة (الإنترنت).

فيجب ان نتوه بأن لا يوجد اختلاف في ابرام العقد الالكتروني، فهناك تشابه بين العقديين من ناحيتي ركني السبب والمحل، إلا ان الاختلاف يظهر في ركن الرضا من حيث وسيلة التعبير عن ارادتي الايجاب والقبول، وتواجه القضاء صعوبات تتمثل في ضبط زمان ابرام العقد ومكانه، وكذلك مكان التنفيذ، فمن ناحية زمان ابرام العقد الالكتروني نجد ان اطراف العقد الالكتروني يباعد بينهم المكان، وبالتالي قد يكون هناك فاصل زمني بين صدور الايجاب وعلم الموجب بهذا القبول، وبالتالي يصعب تحديد وقت ارسال واستقبال رسالة البيانات الالكترونية اذا كان التعاقد الكتروني.. وقد اوضح المشرع العراقي قاعدة عامة في القانون المدني في المادة (٨٨) عندما نصت على ( التعاقد بالهاتف او أية وسيلة اتصال اخرى بعد تعاقدنا بين غائبين في المكان وحاضرين في الزمان)، وهذا يعني انها اشارة ضمناً الى العقود الالكترونية وقانونية التعاقد الالكتروني.

العقد الالكتروني هو ذلك العقد الذي يتم إبرامه عبر شبكة الانترنت، فهو عقد عادي، ولكنه يكتسب الطابع الالكتروني من الطريقة التي يبرم من خلالها، فهو ينشأ من تلاقي القبول بالإيجاب بفضل التواصل الحاصل ما بين الأطراف او بوسيلة مسموعة ومرئية عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد. ضمن ما ذكر اعلاه في تعريف العقد الالكتروني، نلاحظ الكيفية التي يبرم بها هذا العقد لا تخرج من نطاق القواعد العامة لنظرية العقد التي حددها القانون المدني، فالعقد حسب نص المادة ٧٣ من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ (هو اقتران الايجاب الصادر من احد العقادين يقبول من الاخر على وجه يثبت اثره في العقود عليه).

## قضايا الجنح

الحامية مريم الكناي

وللمحكمة الصغرى الجنائية في حالة الجنح، وفيما يتعلق بالطنع في الأحكام الصادرة في الجنائيات فإنه يكون باستئنافها محكمة الاستئناف العليا الجنائية، وفي الجنح يكون الطعن بالاستئناف للمحكمة الكبرى الجنائية.

كما أنها «جنحة وليست جنائية»، كما تنظر محكمة الجنائيات في العديد من القضايا التي تعد جنحة، لكن تنظرها الجنائيات.

١- جنحة سب وقذف تنظرها الجنائيات.

٢- جنحة الضرب إذا زادت مدة العلاج ووصلت ٢١ يوماً تنظرها الجنائيات.

٣- جنائيات الأحداث تنظر أمام محكمة الجنح، أما جنحة السب والقذف عن طريق الصحف فتنتظر أمام محكمة الجنائيات.

٤- الزوج الذي يقتل زوجته متلبسة بجريمة الزنا تنظرها المحكمة.

٥- السرقة المقررة بجنائيات تنظرها الجنائيات.

أما الفرق بين الجنحة والجنائية هو أن الجنائية لا تكون إلا عمدية، أما الجنحة فقد تكون غير عمدية إذا نص القانون على ذلك صراحة، كما أن الميزانية العامة، وبهذا الوصف فقد خضعوا لمركز تنظيمي لكل حقوقهم والتزاماتهم.

ويعد صدور قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٧، والذي تم بموجبه تحويل العمال المؤقتين إلى موظفين، فإن الحاجة برزت إلى ضرورة تكيف أوضاعهم الوظيفية بما يضمن حقوقهم وتحديد التزاماتهم.

وقد صدر قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٦٠٣) لسنة ١٩٨٧، والذي نصت الفقرة سادسا منه على: (تسري احكام هذا القرار على العمال المؤقتين الذين كانوا في وظائف بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٧ مع احتفاظهم بروتاتيم الحالية).

وبذلك فإن القرار (٦٠٣) أعاد تعريف الموظف الذي حدده قانون الخدمة المدنية، فلم يعد ذلك الشخص الذي عين على الملك الدائم وإنما توسع ليشمل أيضا الشخص الذي عين بصفة مؤقتة، وهذا ما قرره الفقرة (سابعاً) من القرار أعلاه عندما نصت على: (تطبق على الموظفين المؤقتين في التعيين وفي الحقوق وفي الاجابات في غير ما ورد في هذا القرار قوانين وقواعد الخدمة والتقاعد...).

وهذا يعني ان الموظف المؤقت خضع في كل حقوقه والتزاماته الى قانون الخدمة المدنية اسوة بالموظف المعين على الملك الدائم.

وبعد عام ٢٠٠٣ عمدت بعض الإدارات الى ابتداء صيغة جديدة في التعاقد مع الأشخاص في اطار الوظيفة العامة تحت مسمى (الاجر اليومي) يعطى فيها للمتعاقد اجر يومي مقطوع اختلفت الإدارات في مبلغه، ثم تم شرعنة

وقد أقر المشرع عقوبة الجنائية على ان تبدأ من ثلاث سنوات إلى ١٥ سنة، كما انه قد توجد بعد الجنائيات تعاقب بالإعدام.. والمحكمة المختصة بنظرها هي محكمة الجنائيات وطرية الطعن في حكمها هو الطعن بالنقض اذا كان الحكم حوضوريا او بإعادة الاجراءات اذا كان الحكم غيابيا.

القانون أساساً بالإعدام أو السجن المؤبد أو السجن المشد أو السجن، وهذا هو التعريف الذي وضعه المشرع في قانون العقوبات تعد الجنائية هي القسم الأول من التقسيم الثلاثي للجرائم، فالجريمة بشكل عام تقسم على ثلاثة اقسام بحسب جسامتها وخطورتها : الجنائية والجنحة والمخالفة.. فالجنائية تعد اشد وأقسى أنواع الجرائم، لذلك فعقوبتها تصل إلى الإعدام.

وعلى الرغم من أن التعريف السابق لا يعد تعريفاً محدداً للجنائية في حد ذاتها، وإنما هو تعريف في ضوء العقوبة المقررة لها، وهذا ما ارتآه المشرع، إذ أن المشرع يقسم الجرائم بداية وفقاً لجسامتها وخطورتها، ومن ثم يقرر لكل نوع عقوبة حسب خطورته، ولذلك لكي نحدد ما إذا كانت الجريمة جنائية أو جنحة أو مخالفة، يجب الذهاب لعقوبتها المقررة من قبل المشرع، وعلى هذا الأساس يتم التحديد.

غير المنضبط (الإلزام أو المشاجرات)، التحريك البسيط لممتلكات الغير والقيادة المتهوره.

وقد أقر المشرع عقوبة الجنح على ان تبدأ من ٢٤ ساعة حتى ثلاث سنوات.

وتقسم الجنح على قسمين: الجنح المباشرة والجنح غير المباشرة.

والمحكمة المختصة بنظرها هي محكمة الجنح وطرق الطعن في احكامها هو الطعن بالاستئناف والطعن بالنقض.

## العقود والأجراء في دوائر الدولة

هذا الاجراء في قوانين الميزانية العامة للدولة دون ان يتم تكيف اوضاعهم القانونية وتحديد القانون الذي ينظم حقوقهم والتزاماتهم، وفي عام ٢٠١٩ وجد مجلس الوزراء ضرورة إيجاد تنظيم قانوني لهذه الفئة، لذا فقد اصدر قرارين وهما (١٠٢ / ١٠٥) في محاولة منه لتكثيف اوضاع هذه الفئة ثم سرعان ما تم الغاؤها بموجب القرار رقم (٣١٥) المتخذ في الجلسة الاعتيادية الخامسة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٨ / ٩ / ٢٠١٩، ثم عدل هذا القرار ووضعت ضوابط تسهيل تنفيذها بموجب القرار رقم (٣٣٧) المتخذ في الجلسة الاعتيادية الثامنة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ١ / ١٠ / ٢٠١٩، وعند تدقيق النظر في فقرات هذين القرارين وضوابط تسهيل تنفيذهما، شحنت لنا بعض الملاحظات والتي يمكن اجمالها بالآتي:

أولاً: الاجراء اليوميون:

١. ان كل من الفقرات (١٠، ١١، ١٠) اشارت وبوضوح الى خضوع الاجراء اليوميين الى احكام قانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥، وبذلك يصدق وصفهم بالعمال، وهنا تشير الى بعض المخالفات، وكالاتي:

• فيما يتعلق باحتساب الأجر، فقد ورد في الجدول المرفق بضوابط تسهيل تنفيذ هذين القرارين ان الاجير (العامل) يتصلص على علاوة سنوية ويتم ترقيعه، وهذا يتعارض مع احكام قانون العمل باعتباره القانون المختص بتنظيم حقوق والتزامات الاجير (العامل)، ووجه المخالفة ان قانون العمل وفي المادة (٦٣/ رابعا) قد حدد زيادة سنوية للعمال ولم يعترف بالعلاوة السنوية والتي تختلف بطريقة استحقاقها عن استحقاق العلاوة السنوية للموظف، ثم لا يوجد في قانون العمل ما يشير الى إمكانية ترقيع العامل، خصوصاً ان الترفيع يحتاج الى درجة وظيفية وعنوان وظيفي وحذف واستحداث، وهذا ما لم ينظر به قانون العمل بالمطلق!

• اشارت الفقرة (١/٨) من القرار ٣١٥ ان الاجير (العامل) يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها موظفو الملك الدائم، فلو امعنا النظر في الحماية القانونية للموظف فإنها تختلف جذريا عن الحماية التي

## اسرة التحرير

### سكرتير التحرير علي الفاطمي

### التصحيح اللغوي مصطفى العتايي

### المصور صالح الربيعي

رئيس ملاحظين في الدرجة الخامسة)، وغير خاف على احد بأن هذه العناوين تمنح لموظفي الملك الدائم، ولا وجود لها في قانون العمل.

٤. ورد في الفقرة (١٥) من ضوابط تسهيل تنفيذ القرار ٣١٥ بأن الاجير (العامل) يخضع في فرض العقوبات الانضباطية الى قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل، وهذا يتعارض مع قانون العمل الذي يخضع العامل الى عقوبات انضباطية تختلف جذريا عن تلك المقررة في قانون انضباط موظفي الدولة، فعقوبة الإنذار مثلا في قانون انضباط موظفي الدولة يترتب عليها تأخير الاستحقاق المالي، في حين ان الإنذار في قانون العمل لا يترتب عليه أي أثر مالي، وهذا الامر لا ينسجم مع مبدأ استقرار المعاملات والمراكز القانونية للموظف او العامل.

ثانياً: المتعاقدون على وفق القرار ٦٠٣

١. في الواقع ان هناك عدم وضوح في الرؤية القانونية للمتعاقدين على وفق القرار ٦٠٣ من حيث تكثيف اوضاعهم القانونية، فهل ان القرار ٣١٥ الذي ضمنا القرار ٦٠٣، وبذلك يتم اخضاعهم لأحكام قانون العمل النافذ شأنهم في ذلك شأن الاجراء اليوميين، خصوصا ان الفقرة (٨/ز) لocht بذلك، إضافة الى ذلك فإن ما ورد من اطلاق في ديباجة القرار ٣١٥ باعتماد آلية معالجة العاملين بصيغة (عقد) في المؤسسات الحكومية يشير الى تكثيف اوضاعهم على وفق القرار أعلاه باعتبار المطلق يجري على اطلاقه، وإذا سلمنا بذلك، فكان ينبغي ان يجوز هناك تصريح بهذا الامر، وتسوية الحقوق التي استحقها الموظف المؤقت وفقا للقرار ٦٠٣ في الفترة السابقة.

٢. ما ورد من ملاحظات بخصوص حقوق وامتيازات الاجراء أعلاه يمكن اثارته بخصوص المتعاقدين على وفق القرار (٦٠٣) فيما يتعلق باستحقاقاتهم المالية وامتيازاتهم الاخرى وتوليفهم للمناصب والتفرغ الدراسي والتي تحتاج الى معالجة قانونية واضحة.

٣. اشارت الفقرة (٨/ب) من القرار ٣١٥ الى إمكانية اكمال المتعاقد لدراسته الأولية والعليا بشرط عدم التعارض مع ساعات العمل المحددة بالبعد، وهذا الامر يتعارض مع تعليمات منح الاجازة الدراسية رقم (١٦٥) لسنة ٢٠١١، إذ نصت المادة (٤/أولا) منها على (ان تكون الوظيفة التي يشغلها الموظف تقع في الدرجة الأولى فما دون ضمن سلم الدرجات والرواتب الملحق بقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨)، وبالرجوع الى قانون العمل باعتباره الحاكم والمنظم لهذه الفئة وفقا للقرار أعلاه فلا نجد أية إشارة الى هذا النوع من التجرد في اطار مشروع العمل الذي يعمل فيه، اضافة الى ذلك ان الفقرة (ثالثا من المادة الرابعة اعلاه) من هذه التعليمات نصت على (ان يكون الموظف قد اكمل سنتين في خدمة وظيفية فعليه مرضية بعد اخر شهادة، ولا يعتد بالخدمة المضافة بموجب نصوص قانونية خاصة)، ولكننا نعلم أنه لا يمكن إضافة خدمة المتعاقد إلا بعد ان يتم تثبيته على الملك الدائم، ثم بعد الرجوع الى قانون العمل فقد وجدنا ان هذا القانون، وفي المادة (٨٢/سادسا)، اعطى لصاحب العمل صلاحية منح الموظف اجازة بدون اجر عند الضرورة، ولا يوجد ما يشير الى إمكانية منح اجازة دراسية باجر تام للعمال.

٣. اشارت الفقرة (٨/ج) من القرار ٣١٥ الى السماح للمتعاقد تولى المناصب التنفيذية باستثناء الدرجات الخاصة وبما يتناسب مع قدراته ومهاراته، وهذا الامر يتعارض مع ضوابط تولى المناصب الإدارية المقررة من وزارة المالية بموجب كتابها ذي العدد ٨٠٣ / ٩٤٩٢١ في ١٨ / ٩ / ٢٠١٤، والتي اشارت الى (يقضني ان يكون رئيس

الشعبة موظفا بعنوان معاون مدير في الدرجة الرابعة او





## آداب مهنة المحاماة وقواعد السلوك



عبد الوهاب عبد الزق  
في منتصف خمسينيات القرن الماضي كانت نقابة المحامين العراقية عضواً في جمعية المحامين الدولية التي مقرها في نيويورك، وتلقت النقابة من الجمعية الدولية تقريراً باللغة الانكليزية حول (تقنين دوبي آداب المحاماة) لغرض دراسته وبيان رأي النقابة حوله مناقشته في مؤتمر الجمعية الدولية الذي كان من المقرر عقده سنة ١٩٥٦ .  
وكلفت نقابة المحامين العراقية المحامي الدكتور حسن زكريا تدقيق التقرير وبيان الرأي بشأنه، فأعد ملاحظاته حول التقرير ونشرها في العدد الثاني من مجلة (القضاء) الصادر سنة ١٩٥٥ تحت عنوان (في سبيل تقنين دوبي لآداب المحاماة) اشار فيها الى:  
اعتنت جمعية المحامين الدولية بموضوع آداب المحاماة ووجوب سن قواعد معينة متفق عليها لتحكم ممارستها على نطاق دولي، وناقشته في مؤتمرها الثاني المنعقد في لاهاي سنة ١٩٤٨ ومؤتمرها الثالث المنعقد في لندن سنة ١٩٥٠، ومؤتمرها الرابع المنعقد في مدريد سنة ١٩٥٢ .. ولم تتوصل الجمعية الى صيغة نهائية متفق عليها.  
بارحامين هولنديين هما الدكتور J.R. Voute والدكتور L. Hardenberg بوضع مشروع تقنين عالمي لآداب المحاماة، يتكون من (٢٠) عشرين مادة اكدت على اهمية معرفة قواعد عمل المحاماة في مختلف الدول، وواجب المحامي في الحفاظ على شرف المهنة وكرامتها، والالتزام بالاستقلال وعدم الانحياز المسبق عند قيامه بواجبه المهني، واحترام حقوق الزمالة للمحامين الآخرين من مواطنيه او الاجانب، وكتمان اسرار المهنة، واحترام هيئة المحكمة، والدفاع دون هواده عن مصالح موكله، وان لا يدافع عن قضية لا يعتقد هو بعقلها، وان لا يبدي اية مشورة مخالفة لأحكام القانون، وان لا يقبل التوكيل في قضية يعلم ان الموكل قد وكل محامياً اخر، وليس من اللائق بالمحامي ان يسعى بنفسه لاستجلاب

الزبائن والاعمال.  
وللمحامي الحرية في رفض التوكيل في قضية ما، إلا إذا كانت قد عهدت اليه من هيئة ذات اختصاص، وله ان يستقبل من اية قضية خلال النظر فيها لسبب معقول، وبصورة لا يلحق معها لموكله ضرراً.  
المادة العاشرة تحتم على المحامي ان يحاول دائماً تسوية النزاع خارج المحكمة بدلاً من اللجوء الى رفع الدعوى. كما تحتم عليه ألا يعمل على إثارة الدعوى وعلى التحريض على اقامتها.  
وعلى المحامي ان يتجنب اية مصلحة او منفعة مادية له شخصياً في الموضوع المتنازع عليه، وان لا يتوكل عن مصالح متعارضة، وواجب صيانة اسرار المهنة تسري على المحامي وعلى شركائه وجميع الذين يعملون في مكتبه.. والامانة في صيانة المبالغ التي يتسلمها نيابة عن موكله .. والانصاف في تحديد اجرة المحامي في حالة عدم وجود جدول رسمي يحددها.  
وإذا كلف احد المحامين زميلاً اجنبياً له ليبيدي مشورة في قضية ما، او ليسهم في حسمها، فيكون مسؤولاً عن دفع اجوره، ولكن عندما يحيل احد المحامين عميلاً له على زميل اجنبي فلا يكون مسؤولاً من تلك الحالة عن دفع اجور هذا الاخير. كما لا يحق له ان يشارك في حصة من اجور هذا الزميل.  
والاعلان يخل بكرامة المحامي فلا ينبغي ان يلجأ له ولا يجوز للمحامي ان يسمح لخدمته المهنية واسمه ان تستغل بأي شكل كان من اشخاص ليست لهم ممارسة المحاماة.  
مشروع المحامين الهولنديين اعلاه هو الذي قررت جمعية المحامين الدولية مناقشته في مؤتمرها المنعقد عام ١٩٥٦، ولم تتوصل الى ما تقرره حوله.  
وابتداءً من عام ١٩٥٥ بدأ (قسم الدفاع الاجتماعي) في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الامم المتحدة بعقد مؤتمرات عالمية لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين لتتولى مهام رسم السياسة الاممية

الاجراءات القانونية لحماية مصالحهم ، وبخاصة امام المحاكم والسلطات الادارية حسب الاقتضاء .  
يلتزم المحامون لدى حماية حقوق موكلهم واعلاء شأن العدالة، الى التمسك بحقوق الانسان والحريات الاساسية المعترف بها في القانون الوطني والقانون الدولي، وتكون تصرفاتهم في جميع الاحوال حرة متيقضة متمشية للقانون والمعايير المعترف بها اخلاقيات مهنة القانون .  
يحترم المحامون دائماً مصالح موكلهم بصديق وولاء .  
حقوق وضمانات للمحامين اهمها :-  
ممارسة مهنتهم بحرية وفق القانون وبدون تدخل غير لائق .  
الحق في حرية التعبير والانتماء للنقابات ، وعقد الاجتماعات .  
الحق في تشكيل ودخول رابطات مهنية ذاتية الادارة تمثل مصالحهم يتم انتخاب هيئاتها التنفيذية من قبل المحامين انفسهم وتمارس مهامها بدون تدخل خارجي .  
يضع المحامون من خلال اجهزتهم المهنية او بواسطة التشريعات، مدونات للسلوك المهني للمحامين توافق القانون والعرف الوطني والمعايير والقواعد الدولية المعترف بها.. وتقرر بموجب تلك المدونة جميع الاجراءات التأديبية ضد المحامين امام لجنة تأديبية محايدة تخضع قراراتها لمراجعة قضائية مستقلة .  
الجدير بالذكر ان السلطات التشريعية

في البلاد العربية حرصت عند تشريعها للقوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة على مواكبة الاتجاهات الاممية في تعزيز دور المحامين في تحقيق وتوطيد العدالة وتأمين سيادة القانون في العلاقات الانسانية الوطنية والدولية.  
وقد تجسد ذلك الحرص بما نص في قوانين المحاماة على واجبات وحقوق المحامين وضوابط تأليف نقاباتهم وادارة شؤونها التنفيذية والمالية، وشؤون التدريب والانضباط والشؤون العلمية والفنية الخاصة بتطوير مهنة المحاماة .  
والى جانب تلك الاحكام القانونية، حرصت بعض نقابات المحامين العربية على اصدار تعليمات بخصوص قواعد السلوك المهني

## معاقبة المشكو منه الثاني بمنع مزاولة المهنة لمدة شهر واحد

شكلت هيئة شؤون المحامين في محكمة التمييز الاتحادية بتاريخ ١١ / ٦ / ٢٠١٩ م برئاسة نائب الرئيس زيدون سعدون، وبعضوية القضاة السادة نعمان كريم ومحمد قاسم ومحمد عبد علي وحسن فؤاد المذؤنين بالقضاء باسم الشعب، واصدرت القرار الاتي:  
المميز / ق م ع  
شكلت هيئة شؤون المحامين في محكمة التمييز الاتحادية بتاريخ ١١ / ٦ / ٢٠١٩ م برئاسة نائب الرئيس زيدون سعدون، وبعضوية القضاة السادة نعمان كريم ومحمد قاسم ومحمد عبد علي وحسن فؤاد المذؤنين بالقضاء باسم الشعب، واصدرت القرار الاتي:  
المميز / ق م ع  
المميز عليهم/ م ع م  
اوصت لجنة الشكاوى في نقابة المحامين بتاريخ ٣١ / ١ / ٢٠١٩ . وبالشكوى المقدمة ٤٦٩ / ش ، بغلق التحقيق ورد الشكوى بالنسبة للمشكو منه الاول ( ع م ص ) ومعاقبة المشكو منه الثاني ( ع م م ) بالمنع من مزاولة المهنة لمدة ( شهر واحد ) لإخلاله بأصول وممارسة المهنة وقانون المحاماة ..

وقرر مجلس النقابة بجلسته المرقمة (٤) / ١٠ / ٤ / ٢٠١٩ الفقرة ( الثامنة والخمسون ) المصادقة على الشكوى، ولعدم قناعة المشتكى بالقرار المذكور طعن به تمييزاً طالباً نقضه لأسباب الواردة بلائحته المؤرخة في ٢ / ٥ / ٢٠١٩ .  
( المحامي ع م م ) اخلافاً بتقاليد واصول مهنة المحاماة، وواجبات المحامي يستوجب محاسبته مقدم في مدته القانونية ولاشتماله على اسبابه، قرر قبوله شكلاً، وعند عطف النظر على القرار المميز تبين بأنه ما استند اليه من اسباب موافق للأصول واحكام القانون، تأيد من وقائع اضبارة الشكوى والادلة المعروضة فيها ارتكاب المشكو منه الثاني ( المحامي ع م م ) اخلافاً بتقاليد واصول مهنة المحاماة، وواجبات المحامي يستوجب محاسبته

## العصر الذهبي للنقابة



المحامي / أسد مرتضى عبدالكريم الباحث في الشؤون القانونية  
إنه قرار صائب وشجاع عندما اصبح المحامي عنوان الجريدة (جريدة المحامي) الغراء الصادرة من نقابة المحامين العراقيين.. دعونا نتعرف على المحامي المحامي لفظاً: هو الاسم الفاعل من الفعل الرباعي، حامي، يحامي.  
محاماة هو المدافع: فيقال حامى الرجل عن ماله وشرفه، اي دافع عنهما.. كلمة محاماة كلمة عربية اصيلة، وهي مشتقة من فعل حمى، وحماية المتهم وحقوقه الشرعية في صلب مهمة المحامي.  
المحامي اصطلاحاً: - مهنة المحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة، واستضمار الحقائق لتحقيق العدل وتأكيد سيادة القانون، وهي لازمة من لزميات العدالة وضرورة من ضروريات تحقيقها.  
يطلق على من يمارس مهنة المحاماة (محامي).  
المحامي باللغة اللاتينية) Avocat (اي المحامي المرافق للشخص المستدعي لغرض الخول امام المحاكم.  
ما مهنة المحامي: مهنة الدفاع عن حقوق وحريات الافراد والمجتمع، فهي تعاون القضاء على طريق العدالة، وايصال صوت الضعيف الى السلطات المختصة لحمايته من تعسف القوي.  
تطور مهنة المحاماة: لما كانت هناك خصومة فكان هناك الدفاع، فالدفاع قديم قدم الخصومة.. ولقد وجد الدفاع منذ ان وجدت الخصومة، حيث أُلزمت فلسفة الحياة والفطرة التي فطر الله الناس عليها وجود قضاء عادل.  
ولتحقيق العدالة لزم الامر وجود من يقوم بمهمة الدفاع لإقامة العدل والانصاف في اجراءات التقاضي حتى اصبح مهمة الدفاع المسمى اليوم بالمحاماة جزءاً من القضاء، حيث يمكننا القول: حينما وجد القضاء وجد المحامي.. ولاسيما بعد تطور فكر الانسان من استيفاء حقه بيده، وجب اللجوء الى القضاء بدلاً عنه، ومنذ ان نشأ حق الدفاع نشأ معه حق الخصوم، ويتطور القوانين ظهر عند جميع الامم وفي جميع الاوقات رجال ادعوا بالقانون وعملوا على الدفاع عن المستدعي وتقديم المشورة له والدفاع عنه.  
كسوة (روب) المحاماة: روب المحامي هو جلباب واسع يرتديه فوق ملابسه، ويكون لونه اسود عاتماً موشحاً بخطوط خضراء عند اليدين، والمحامي ملزم بارتداء الكسوة) او الروب في حضوره امام القضاء.  
لقد ورد في التاريخ (كسوة المحامي) قديمة قدم المهنة واصلها كهنوتي باعتبار ان المحامين كانوا بالاصل من رجال الدين، ثم تطور الامر، إذ اخذ المحامون في اوربا يرتدون اللباس التقليدي للكهنة ثم اضافوا اليه خلال القرن الخامس عشر (اللباقة والكثنية)، ثم بعدها ربطة العنق المميزة حتى اصبحت كسوة المحامي هي اللباس الرسمي

نقابة المحامين العراقيين في تقديم المعونة القضائية:- لقد وضعت نقابة المحامين العراقيين نصب اعينها الغاية السامية لمهنة المحاماة، وقدرت مبدأ المعونة القضائية انسجاماً مع تلك الغاية.. والمعونة القضائية التي وضعت لمصلحة الشخص الذي لا تتحمل حالته المالية من دفع رسوم ونفقات المحاكمة حتى يستطيع اقامة دعواه والسير فيها

الى حين صدور الحكم واكتسابه الدرجة القطعية، وجراء تنفيذ دون إلزامه بدفع الرسوم والنفقات المقررة بالقانون او من المحكمة، وذلك بصورة مؤقتة او نهائية حسب الاحوال، ولقد تم منح المعونة القضائية للمتعاقين والمعوزين بطلب يقدم الى لجنة المعونة القضائية في نقابة المحامين العراقيين فيكلف المحامي بالدفاع عن المنهم بدون مقابل (اتعاب)، والمعونة القضائية مبدأ انساني موجود في التشريعات العالمية.  
المحامي كان ولا يزال رجل السياسة والثقافة والكادر المتمكن في كل المجالات، والامثلة عديدة على ذلك .  
نحن المحامون ملزمون عن الدفاع عن حق نقابتنا، وهي في عصرها الذهبي، وفي عهد الاساتذ تقيب المحامين، ضياء السعدي، والهيئة الادارية الموقرة، لقد تمت العديد من المنجزات وهي كالاتي:  
اولاً: تمت اعادة حق المحامي بالانتماء الى النقابة وفق الاصول، وبعيدا عن المغالاة وعويص التعليمات والتعسف. ثانياً: اصبح الانتماء وفق ضوابط وتعليمات تصدرها النقابة وفق جدول وبرمجة حديثة في غاية الحداثة والاحترام  
ثالثاً: برزت هيبة النقابة والاعتراف بها واحدة موحدة امام الدولة العراقية وسلطاتها وامام الدول العربية والاقليمية. رابعاً: لسنا نحترم الوزارات للنقابة والمحامين.  
خامساً: اصبح من الواضح للعيان ان نقيب نقابتنا شخصية مرموقة لها الخبرة الواسعة في الشؤون القانونية، حتى اصبحت النقابة مرجعاً اساساً تمثل الدفاع عن الحق وتطبيق العدالة.  
وبمناسبة يوم المحامي العراقي الشجاع اقترح، وبصدق، الإصرار على عمل نصب للمحامي وهو يرتدي الروب شامخاً امام مدخل النقابة لشخص النقيب ضياء السعدي حصرياً.. انها رسالة لنا جميعاً بأن من يخدم النقابة هو في حدقات العيون، ويعبر رمزاً ومثلاً.  
إن اختيار ضياء السعدي لكونه شخصاً ذا بعد قانوني واجتماعي وحياد يخدم النقابة وصان المهنة وافنى شبابه حتى اصبح رمزاً في الدفاع عن الحقوق.  
فهنيئاً للنقيب الاساتذ ضياء السعدي وهو يعتلي منصة النقابة محامياً باستحقاق وبلا منازع.  
تحية واسمى الاعتبار الى اول نقيب في النقابة منذ تأسيسها، وتحية الى اول محام انتمى للنقابة. وتحية واحترام الى كل النقباء السابقين المحترمين.حياكم الله جميعاً والى الامام يا فرسان العدالة.



# الزواج خارج المحكمة.. أطفال بلا نسب ونساء بلا حقوق



فجر محمد

لظروف مختلفة، وانكرها الأزواج تهرباً من المسؤولية، في الفترة التي اعتبرت سقوط النظام البائد، والحرب الطائفية التي شهدتها البلاد، قامت كثير من الأسر بتزويج بناتها الصغيرات اللواتي لم يبلغن سن الرشد بعد خارج المحكمة لحمايتهن من الظروف العصيبة آنذاك، وتشير البيانات والإحصائيات الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى الى أن هناك ارتفاعاً كبيراً بعدد الزيجات خارج المحكمة، بالمقارنة مع نظيرتها القانونية التي تحفظ حقوق المرأة والأطفال، فضلاً عن زيادة حالات الطلاق بشكل لافت للنظر للزيجات المعلقة خارج المحكمة، ومن الجدير بالذكر انه قبل عام ٢٠٠٣ كان يحاسب رجل الدين الذي يكفي بالعقد الديني ولا يصدقه في المحكمة، ولكن نظراً للظروف التي وقعت في البلاد بذلك الوقت أُلغيت هذه المادة القانونية ولم تعد مفعلة.

## تراص وقبول

لم تكن تلك المرة الأولى التي يعقد فيها صديقي زواجه خارج المحكمة، بل سبقتها مرات متعددة، يروي (مقبل فاضل) البالغ من العمر (٣٠ عاماً)، حكاية احد اصدقائه، ويقول: "في كل مرة يقرر صديقي الزواج، كان يؤثر استغرابي، فهو يصر على عدم تصديق عقد الزواج داخل المحكمة كي لا يترتب عليه دفع مستحقات الزواج، ومن اللافت للنظر انه قد تزوج ثلاث مرات بالطريقة نفسها، وبالتراضي مع اهل الفتيات اللاتي غالباً ما يختارهن ممن لم يبلغن سن الرشد بعد، ومن الاسر محدودة الدخل، كي يضمن الموافقة

## بيانات

يلجأ يومياً عدد لا يستهان به من اولياء الامور الى المحاكم لتصديق عقود زواج بناتهم، التي ابرمت خارج تلك الارقعة

الضحية الاولى فيه الطفل الذي قد تنشأ لديه عقد نفسية وشخصية غير سوية بالمرة.

الكلية على شروطه."

## الفقر

قد يدفع عسر الحال والدخل المحدود الاسر الى تزويج بناتها لأشخاص غير مؤهلين اجتماعياً لتحمل مسؤولية الأسرة، إذ تشير الباحثة بالشؤون الاجتماعية، سدى الخفاجي، الى: أن عدم التمتع بالثقافة الاجتماعية والوعي، والاستهتار بالقيم والمبادئ التي تربي عليها المجتمع، هي ايضا واحدة من الاسباب التي ادت الى الترويج للعقد خارج المحكمة، فضلاً عن التهور والطيش الشبابي الذي غالباً ما يكون

المقبل على الزواج، ومن يعقد خارج المحكمة، يتم حسبه لمدة لا تقل عن ٦ اشهر، ولا تزيد على عام واحد، او يدفع غرامة مالية يقدرها القانون، وفي حال كان متزوجاً، وعقد على الزوجة الثانية خارج المحكمة، فيحسب لمدة لا تقل عن ثلاثة اعوام، أما عن اجراءات التصديق في حال حضور الزوجين معاً، فيجري عرض الموضوع امام القاضي، ويصدق بتاريخ إبرامهم العقد الديني."

## حرمان

لا يمنح القانون الراغبين بالزواج من ابرام العقد الديني، ولكنه يحثهم على تثبيتها في

المحكمة، لكي يضمن حق الزوجة والاطفال فيما بعد.. الحقوقية والنشطة والاكاديمية، الدكتورة بشرى العبيدي، حذرت من "أن هناك خطورة في عدم تصديق عقد الزواج بشكل رسمي، لان الطفل الناتج عن هذه الزيجة لن تكون لديه اي حقوق في المستقبل، وسيحرم من هوية الاحوال المدنية وشهادة الميلاد والوثائق الثبوتية كافة".

وتضيف العبيدي "أن الطفل عندما يبلغ السن القانونية للالتحاق بالمدرسة، سيحرم منها ولن يتلقى التعليم كأقرانه، وفي حال وفاة الوالد او حصول الطلاق بين الوالدين، فسنتكون هناك مشكلة حقيقية بتصديق عقد الزواج، فضلاً عن مصير الاولاد الشرعي والقانوني، وحرمانهم من ابسط حقوقهم في الحياة، لذلك من المفترض ان يكون هناك وعي كبير من جانب ولي الامر والمرأة المقبلة على الزواج، وحفاظاً على كرامتها وكيانها لا بد ان تشترط توثيق العقد الديني بشكل رسمي، كي تحافظ على ديمومة الزواج وحماية حقوق اطفالها مستقبلاً".

## عقوبات

القانون العراقي لم يغفل عن معاقبة من يتوانى عن تثبيت عقد الزواج بشكل رسمي، حيث وجه بحبس المخالف، ولكنه مؤخرًا اصبح يهمل هذا الجانب العقابي، بذريعة الحفاظ على تماسك الاسرة.. هذا ما اكدت عليه الدكتورة بشرى العبيدي، وتابعت القول: "لابد ان يكون هناك التزام بتطبيق القانون، ليتعظ الآخرون ولا يتمادون بخرقه، ويكونون عبرة لمن يسلك السلوك نفسه، ومن الملاحظ ان هناك الكثير من

# السيدات أولاً.. فجوة في قانون

## المساواة بالعمل والأجور



حظ عظيم، وسأبصم لك بأنك ستكون الأول في الفوز بالوظيفة..

«ليديز فيريست»

يقال، والعهد على القائل، إن الحدث وراء مقولة «السيدات أولاً»، هو رجل وامرأة قد قررا الانتحار بسبب الظروف التي منعتهم من الزواج من بعض بعد حب دام لسنوات، وبعد أن أقبلا على حافة هاوية تؤدي الى البحر، قرر الشاب أن يقفز وفعل ذلك ومات، أما الفتاة فقد عادت الى القرية وتزوجت، وعندما سمع أهل القرية بذلك أطلقوا هذه المقولة. أما في العراق فقد صارت للنساء أولوية في العمل، إضافة الى الأجور التي تختلف عن الرجال.. أمير علي (٣٧ عاماً) كان أحد ضحايا هذه التفرقة من أرباب العمل، حيث يقول: «لقد كنت من العاملين المجتهدين في الشركة، إضافة الى مدة خدمتي لهذه المؤسسة وأمانتي وحرصتي على الإنتاج بصورة مستمرة، إلا أن ما حطم معنوياتي هو تعيين إحدى الفتيات لتكون مسؤولة، فضلاً عن الأجر الذي أعطي لها وهو أكثر من مرتبي بمرة، وعندما شكوت الى رب العمل فظلمني، اجابني «السيدات أولاً!».

طموح حسن

أضحى شباب العراق يأسين، وقد رضوا بأي عمل يجدهونه أمامهم، فالفرص في هذه الأوقات مستحيلة، ومع الوضع في البلاد الذي نزل اقتصادياً نحو الأسفل، وحتى الأعمال الحرة باتت تنحسر يوماً بعد آخر، هذا ما وافقنا عليه حسن جبار (٢٦ عاماً)، وقال: «أعمل منذ الصغر بتغليف البيوت بالأحجار، ومع نقشي جائعة كورونا في البلاد قلّ الطلب على هذه المهنة، لأن البناء قد توقف بسبب الخوف من ترمي الأوضاع الاقتصادية أكثر من الآن، لذلك حاولت ما باستطاعتي أن أبحث عن عمل آخر، لهذا كانت عملية البحث بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي، ولكنني فوجئت بوجود أغلبية طلب العمال على العنصر النسوي، فشركت الطيران، ومراكز التحميل وغيرها من الأعمال تقتصر على النساء فقط، في هذه اللحظة عانيت والدتي بمقولة لم أصدق أنني سأقولها يوماً، قلت «لماذا ولدت رجلاً في زمن النساء!؟».

ذوالفقار يوسف

من يمر على هذا العنوان لا يخطر على باله غير أن المرأة العراقية لا بد أن تتساوى في حق الأجر كما الرجل، ولكن في العراق تختلف هذا الأمر، وبالرغم من الحدود المرسومة لعمل المرأة ومشاركتها في المجتمع، إلا أن هناك فارقاً واضحاً في الأجور، فالعمل والإنتاج والثروة الوطنية لا بد أن يشارك فيها كلا الجنسين، ولكن بمساواة بين الأعمال والأجور، إضافة الى مناهضة صور وأشكال التمييز، إلا أن هذه المرة قد صار الرجل هو من يقبع في طابور النساء.

فقدان الأمل

لم تكن هموم بعض الرجال في صعوبة استحصال فرص العمل، بل صار هناك هم آخر يقضي على آمالهم في العيش الكريم، فمن التمييزات في كلا القطاعين الحكومي والخاص، أوضحت المرأة هي التي تعطي عرش القبول، ومراعاة مدى تقبل أصحاب الشأن وتفضيل المرأة العاملة على الرجل بالأعمال والأجور، وهذا ما أوضحه تحسين الشمري (٣٦ عاماً)، بعد أن فقد الأمل في البحث عن وظيفة، ويقول: «لقد اخترت عدة أماكن للبحث عن العمل، بعد يتقني بأن البعض من هذه الشركات لا تستقبل الرجال وتوظفهم، لذلك لم أعجب نفسي بالرجال لها وتقديم خدماتي».

–لظفر أولاً

وكما تحسين هناك الكثيرون الذين أجبروا على امتحان أعمال لا تليق بتعليمهم وإمكاناتهم، فمحمد رجب (٢٦ عاماً) الذي تخرج في جامعه منذ سنوات، استسلم ليعمل في أحد المطاعم كمندوب لتوصيل الأكلات الجاهزة، ألقى بهومومه لتصدر سطورنا هذه ويقول: «لقد قدمت على العديد من الوظائف في الدوائر الحكومية، إلا أن ما جعلني أستسلم هو مشاهدتي لأحد المقاطع المتداولة في برامج التواصل الاجتماعي، يظهر فيها عامل نظافة كان قد وجد كومة ضخمة من ملفات التقديم على الوظائف، ما جعلني أتوجه نحو القطاع الخاص لأجد حاجزاً آخر وقد سدّ عليّ الطريق، فأقبلت هناك على المظهر، فإن كنت رجلاً ذا وجه حسن وتسريحة معينة فقد يحالفك الحظ، أما إذا كنت فتاة جميلة فحتماً ستكون ذا

# براءات اختراع مصيرها النسيان.. علماء

## عراقيون تركن بحوثهم على الرفوف

عدنان الحسيني

جهود مضمّنة ووقت طويل وجهد مضاعف، يبذل من اجل الوصول الى نتائج علمية، كلها تواجه الباحث والمخترع منذ لحظة الشروع بكتابة اطروحته وابعثه، وتمتد وصولاً الى النتائج التي قد تتغير مرات عديدة، ومع كل هذا الجهد والوقت والنتائج التي تكون باهرة في بعض الاحيان، ومدعاة للفخر، إلا أن براءات الاختراع العراقية تركن على الرفوف لتكون فريسة لأرتبة.

الحديد الاسفنجي

العالم في مجال الكيمياء، د.جليل الخفاجي، الذي رحل عن عالمنا منذ عام، سجل تسع براءات اختراع، ووصل صدى اختراعاته وابحاثه الى عدة دول عربية واجنبية.

كل هذه الابحاث والاختراعات التي عمل عليها طيلة سنوات، لم تلق اهتماماً من قبل الدوائر والمؤسسات المرتبطة بالوزارات، في المقابل قدمت دول اخرى الدعم الكامل والاهتمام الخاص لهذه الابحاث، حيث استثمرت ابحاثه على ارض الواقع.

إذ يعد الخفاجي واحداً من اهم خمسة علماء في الكيمياء في العالم، سجل اول براءة في العام ١٩٨١، وكانت عن مشكلة الحديد الاسفنجي، إذ تعد هذه المشكلة عالمية، حيث كان العراق ينتج أكثر من مليون طن سنوياً في البصرة، وكانت هذه المادة تحترق عند تعرضها للرطوبة، إلا أنه من خلال هذه الاختراع منع الاحتراق، وقد سجل هذه البراءة في أميركا وكنكرا والمكسيك، وبعد ذلك توالى اختراعاته وابحاثه، حيث كان اخرها ابتكار مرهم طبي يشفي الجروح من الداخل الى الخارج، على عكس المراهم الطبية الأخرى.

## بحوث منسية

أما الدكتور داخل الزكري، التدريسي في جامعة بابل، والحاظر على لقب الأستاذ الأول في الجامعة، فضلاً عن حصوله على جائزة العلماء بالعراق، وثلاث سنوات متتالية، ويعد من المؤسسين الاوائل لمنتدى المخترعين في العراق، الذي يقع مركزه الرئيس في بغداد، سجل ١٦ براءة اختراع، حيث انجز سبعة منها في عام واحد، وأشهر ابحاثه وابتكاراته كانت عن تصميم صمام ثلاثي للحقن الجرياني، يعاني هو الآخر من عدم استثمار اختراعاته.

مسؤول شعبة البحث والتطوير السابق في جامعة بابل، الدكتور جاسم محمد سلمان، أشار الى أن «عدد براءات الاختراع في جامعة بابل لسنة ٢٠١٨ هي ٤٨ ابتكارا بمجالات متعددة، منها في المجال الهندسي والطبي وغيرها من المجالات الأخرى، أما جامعة بابل فاستثمارها لهذه الابتكارات قليل جداً، عدا واحدة سجلت في الولايات المتحدة الأميركية، وتم استثمارها من قبل شركة ادوية، وكتب عليها اسم الباحث العراقي».

واوضح سلمان ايضا ان «وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لديها خطة لاستثمار هذه الاختراعات والاستفادة منها، حيث أقامت العديد من المؤتمرات والندوات عن براءات الاختراع، وتدريبها للناس حتى يبين اهدافها ومجالات تطبيقها، وأحد هذه المؤتمرات سيعقد قريبا في جامعة بابل، وهناك خطوة أخرى للوزارة، وهي توزيع استمارة تسويق الناجح العلمي، تملاً من قبل الباحث الحاصل على براءة اختراع، وتعطي للوزارة وبدورها تسلمها للدوائر المختصة، وستكون في المستقبل خطط جيدة لتفعيل استثمار براءات الاختراع».

## التجسس العلمي

الاستاذ باقر جاسم محمد في كلية التربية الأساسية، قال عن البحوث العلمية التي يتطلب نشرها في مجلات علمية، لكي يحصل الباحث على الترقية: ان «من الخطأ أن يتصور البعض أن التجسس يقتصر على الجانب العسكري والسياسي فقط، فإن هناك نشاطاً تجسسياً خطيراً في غاية الأهمية، أنه التجسس العلمي، إذ لطالما عبرت دول مختلفة وشركات عديدة عن الشكوى المريرة من وقوع حالات تجسس علمي على ما تنجزه في مختبراتها العلمية، وسواء كان ذلك في الجامعات أو في مراكز البحث العلمي، وبهذا فإن البحوث العلمية في المؤسسات البحثية والجامعية تمثل جزءاً أساسياً من الأمن الوطني، ولا بد لنا من أن نعطي الأمن العلمي الوطني أهمية كبيرة، وننطلق من ضرورات الحفاظ على هذا الأمن في تحديد طبيعة السياسات المتبعة في مجال النشر العلمي». ويشير الاستاذ باقر جاسم «نجد أن من الأمور اللافتة للنظر أن الجهات المسؤولة عن الترتيبات العلمية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفي الجامعات العراقية كافة، قد فرضت، ومنذ بضع سنين، على الأساتذة والباحثين في الاختصاصات كافة،



## تجارب دول

تحارب الدول في دعم براءات الاختراع والاستفادة منها في مختلف قطاعات التنمية، ففي بعض الدول الاقليمية المجاورة كدولة الامارات العربية المتحدة، قامت بإنشاء «برنامج تكامل»، يعني بالابتكارات والمخترع، حيث الهدف منه ترسيخ ثقافة الابتكار في الامارات، ومن خلال هذا البرنامج يتم منح محفزات للمخترعين، وذلك بمنحهم مبلغاً ماليا لتطوير ابتكاراتهم وتحسينها للأفضل، فمُنذ بداية تأسيسه في العام ٢٠١١ حتى نهاية عام ٢٠١٨، قدم هذا البرنامج خدماته لأكثر من ٤٤٠ مخترعا وتطبيق ابتكاراتهم على ارض الواقع.

ويتبين لنا من خلال المقابلات التي اجريتها مع المخترعين والباحثين أن العلماء في العراق يعانون من الاهمال، وسوء الدعم المادي والمعنوي من قبل الحكومة، فالدول تتقدم بما يحثه ويخترعه علماءها، ومن المعيب على الدولة الا تستثمر اختراعات وابتكارات الباحثين، فعدم استثمارها في المؤسسات كل حسب عائدتها سيصيب المخترع بالإحباط، وربما تسول له نفسه بأن يهاجر بلده ليجد من يهتم بما يخترعه، وتأمل أن تعيد الدولة نظرتها بشأن علمائها.



## نموذج عريضة دعوى إزالة شيوع مركبة

السيد قاضي محكمة بداءة..... المحترم

المدعي ..... يسكن .....

المدعى عليه ..... يسكن .....

جهة الدعوى /

لموكلنا اسهم شائعة مع المدعى عليهم في السيارة المرقمة ..... نوع ..... خصوصي موديل ..... لون ..... رقم الشاصي ..... ولعدم استفادته من البقاء على الشيوع نطلب من محكماتكم الموقرة دعوى المدعى عليهم للمرافعة بعد تبليغهم بصورة من عريضة الدعوى وإلزامهم حكما بإزالة شيوع السيارة اعلاه بيعا وتوزيع صافي البديل بين الشركاء كلا بحسب سهامه استنادا لأحكام المادة (١/١٠٧٣) مدني مع تحميلهم الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة كافة .

ولمحمتكم جزيل الشكر والتقدير

المدعي ....  
وكيله المحامي .....  
بموجب الوكالة العامة المرقمة .....  
الصادرة من كاتب عدل .....  
بتاريخ ..... / ..... / ٢٠٢١

الاسباب الثبوتية:  
١- اجازة تسجيل المركبات.  
٢- سائر الادلة الثبوتية.

## نموذج عريضة دعوى إزالة شيوع عقار قسمة

السيد قاضي محكمة بداءة..... المحترم

المدعي ..... يسكن .....

المدعى عليه ..... يسكن .....

جهة الدعوى /

لموكلنا اسهم شائعة مع المدعى عليه في العقار المرقم ..... الكائن في ..... محلة ..... ز ..... د ..... ولعدم استفادته من البقاء على الشيوع مع شريكه نطلب من محكماتكم الموقرة دعوى المدعى عليه للمرافعة بعد تبليغه بصورة من عريضة الدعوى وإلزامه حكما بإزالة شيوع العقار قسمة استنادا لأحكام المادة (١٠٧٠) مدني كونه قابلا للقسمة بيننا وفقا للضوابط المعمول بها في دائرتي البلدية ومديرية التسجيل العقاري المختصين مع تحميل المدعى عليه الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة .

ولمحمتكم جزيل الشكر والتقدير

المدعي ....  
وكيله المحامي .....  
بموجب الوكالة العامة المرقمة .....  
الصادرة من كاتب عدل .....  
بتاريخ ..... / ..... / ٢٠٢١

الاسباب الثبوتية:  
١- صورة قيد العقار.  
٢- سائر الادلة الثبوتية.

## نموذج عريضة دعوى إبطال قيد مركبة وهمي

السيد قاضي بداءة ..... المحترم

المدعي / ..... / يسكن .....

المدعى عليه / ..... / اضافة لوظيفته

جهة الدعوى /

سبق لموكلنا أن تملك المركبة المرقمة ..... موديل ..... رقم الشاصي ..... وصرفت له هوية المركبة المذكورة (السنوية) المرقمة ..... من مديرية المرور العامة ولدى مراجعته لمرور ..... بشأن يخص المركبة فوجئ بأن كل المعلومات الخاصة بتسجيل المركبة باسمه قد جرت بشكل وهمي ولا وجود لهذه المعلومات في قاعدة البيانات الخاصة في حاسبة المرور المختصة، وتبين له لاحقا ان تسجيل السيارة جرى بصورة غير قانونية، ولا توجد لها اضبارة في وحدة القيود وادخلت بياناتها في الحاسبة بشكل وهمي من قبل ..... / اضافة لوظيفته، عليه نطلب من محكماتكم الموقرة دعوى المدعى عليه / اضافة لوظيفته للمرافعة بعد تبليغه بصورة من عريضة الدعوى وإلزامه حكما بإبطال قيد تسجيل المركبة الوهمي في قاعدة البيانات العامة الخاصة بدائرة المدعى عليه / اضافة الى وظيفته، وإزالة اي اثر لهذا القيد كي يتسنى لموكلنا تسجيلها مجددا وبلوحة جديدة مع تحميله الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة كافة .

ولمحمتكم جزيل الشكر والتقدير

المدعي...  
وكيله المحامي .....  
بموجب الوكالة العامة المرقمة .....  
والصادرة بتاريخ ..... / ..... / ٢٠٢٢  
من كاتب عدل .....

الاسباب الثبوتية:  
-سائر الادلة الثبوتية.

## نموذج عريضة دعوى التعويض عن قيمة عقار مصادر من غير عراقي

السيد قاضي محكمة بداءة ..... المحترم

المدعيان:

١- ..... / اضافة لتركة مورثه (.....) يسكن .....

٢- ..... / اضافة لتركة مورثة (.....) يسكن .....

المدعى عليه / ..... / اضافة لوظيفته

جهة الدعوى /

سبق للمدعى عليه / اضافة لوظيفته أن صادر العقار العائد لمورثنا المتوفى (.....) المرقم ..... الكائن في ..... م ..... ز ..... د ..... خلال حياته في عام ..... تحديدا، وحيث ان مصادرة العقار المذكور جرت ظلما وبهتاننا وتنطوي تحت الاسباب العرقية والطائفية، عليه نطلب من محكماتكم الموقرة دعوى المدعى عليه / اضافة لوظيفته بعد تبليغه بصورة من عريضة الدعوى وإلزامه حكما بالتعويض عن قيمة العقار ارضا والذي تقدره بمبلغ (.....) او حسب تقدير الخبراء المختصين استنادا لأحكام المادة (١٠٥٠) مدني مع تحميله كافة الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة .

ولمحمتكم جزيل الشكر والتقدير

ولمحمتكم جزيل الشكر والتقدير

المدعيان...  
وكليهم المحامي / .....  
بموجب الوكالة بالعدد العمومي .....  
الصادرة من كاتب عدل .....  
سجل ..... المؤرخة في .....

الاسباب الثبوتية:  
١- القسام الشرعي المرقم ..... / ٢٠٢٢ المؤرخ ...  
الصادرة من محكمة الاحوال الشخصية في .....  
٢- سائر الادلة الثبوتية .



## الفرق بين الترفيع والترقية

المحامية منتهى طالب الكناي

الترفيع: هو انتقال الموظف من الدرجة الوظيفية الموجود فيها إلى درجة وظيفية أعلى مثل (ينتقل من درجة الخامسة إلى الدرجة السادسة) بتوافر شروط الترفيع، وهي:

أولاً: إكمال سنوات الترفيع التي في القانون.  
ثانياً: وهو الأهم وجود شاغل بالدرجة الوظيفية الأعلى، إذ عادة ما تحدد وزارة المالية في كل دائرة عدد الموظفين الذين يشغلون كل درجة.  
الترقية: معناها انتقال الموظف من عنوان وظيفي محدد إلى عنوان وظيفي آخر أعلى منه استناداً إلى قانون الملاك ٢٥ لسنة ١٩٢٥ بعد إكمال الموظف سنتين الخدمة التي يتطلبها العنوان وتوافر الشاغل في العنوان الوظيفي.

## نفقة العدة

المحامي علي منعم الدلعي

س: ما نفقة العدة؟  
ج: نفقة العدة هي في حقيقتها نفقة زوجية لأن المطلقة تعد في حكم الزوجة خلال فترة العدة، وتشمل المأكل والملبس والسكن.  
س: لمن تجب نفقة العدة؟  
ج: القاعدة: أن العدة تجب على جميع المطلقات، عدا المطلقة قبل الدخول أو الخلوة، فهي وحدها التي لا يتعين عليها الانتظار لانقضاء المدة الزمنية فيما بين الطلاق والزواج.  
س: ما الفترة الزمنية لانقضاء العدة؟  
ج: عدة المطلقة رجعيًا أو بائناً ثلاث حيضات لمن تحيض أو ثلاثة أشهر عربية لمن لا ترى الحيض لصغر في السن أو لبلوغها سن اليأس.  
أما المطلقة الحامل فعدتها حتى تضع حملها ولو توفي عنها زوجها.  
س: متى تبدأ العدة؟  
ج: تبدأ من تاريخ الطلاق، أي من تاريخ إيقاعه وليس من تاريخ العلم بالطلاق.  
س: ما المدة التي تستحق عنها نفقة العدة؟  
ج: تستحق المطلقة نفقة العدة لمدة لا تقل عن سنتين يوماً وهي أقل مدة للعدة ولا تزيد عن ستة ميلادية وهي أقصى مدة للعدة.  
س: متى يسقط الحق في نفقة العدة؟  
ج: تستحق نفقة العدة في الحالات الآتية: بنشوز الزوجة أو ارتدادها عن الإسلام أو بوفاة المطلقة بعد القضاء بها.  
س: هل يجوز للزوجة التنازل عن نفقة العدة مقدماً أثناء الزوجية؟  
ج: لا يجوز إلا إذا كان التنازل عن النفقة مقابلاً للخلع.

## بعض الجرائم وموادها القانونية وعقوباتها



١- جريمة قتل عمد: المادة (٤٠٥، ٤٠٦) .. العقوبة من (٥ سنوات) إلى (إعدام).  
٢- جريمة قتل خطأ: المادة (٤١١) .. العقوبة من (٢٤ ساعة) إلى (٧ سنوات).  
٣- جريمة الضرب والجرح: المادة (٤١٢) .. العقوبة من (٢٤ ساعة) إلى (١٥ سنة).  
٤- جريمة الضرب المفضي إلى الموت: المادة (٤١٠) .. العقوبة من (٢٤ ساعة) إلى (٢٠ سنة).  
٥- جريمة السرقة: المادة (٤٣٩) .. العقوبة من (٢٤ ساعة) إلى (٢٠ سنة).  
٦- جريمة غصب الأموال: المادة (٤٥٢) .. العقوبة من (٢٤ ساعة) إلى (١٠ سنوات).  
٧- جريمة خيانة الأمانة: المادة (٤٥٣) .. العقوبة من (٢٤ ساعة) إلى (٧ سنوات).  
٨- جريمة الرشوة: المادة (٣٠٧) .. العقوبة من (٢٤ ساعة) إلى (١٠ سنوات).  
٩- جريمة تقليد أو تزيف العملة: المادة (٢٨٠) .. العقوبة من (٥ سنوات) إلى (إعدام).  
١٠- جريمة تزوير المحررات: المادة (٢٨٦) .. العقوبة من (٥ سنوات) إلى (١٥ سنة).  
١١- جريمة التهديد: المادة (٤٣٠) .. العقوبة من (٢٤ ساعة) إلى (٧ سنوات).  
١٢- جريمة السب: المادة (٤٣٤) .. العقوبة من (٢٤ ساعة) إلى (سنة).  
١٣- جريمة القذف: المادة (٤٣٣) .. العقوبة من (٢٤ ساعة) إلى (٥ سنوات).

## المستحقون لراتب الشهيد

٢- ويستطيع اولاد الشهيد او بنات الشهيد تسلم الراتب لمدة عشر سنوات (١٠) حتى بعد زواجهم، او تعيينهم لان قانون ٥٧ سمح لهم بالدمج بين راتبين، ويعاد الراتب وقدره (٩٥٠) الف شهريا الى زوجة الشهيد اذا كان والدا الشهيد متوفيين.  
٣- زوجة الشهيد في حالة زواجها يجب ان تبلغ التقاعد حتى يتم قطع الراتب، ولكن يعاد لها الراتب في حال انفصالها عن زوجها الثاني، وذلك بعد ان تأخذ كتاب الانفصال الى التقاعد.  
٤- رابعاً: ذوو الشهيد الاعزب الذي يتقطع عنهم الراتب في الحالات التالية:  
١- اذا كان الشهيد اعزب ووالده متوفيين  
٢- والدة الشهيد.  
٣- اخت الشهيد اذا كانت غير متزوجة او مطلقة او ارملة وغير موظفة والوالدين متوفيين.  
٤- ذوو الاحتياجات الخاصة.  
ثالثاً: ذوو الشهيد المتزوج الذين يتقطع راتبهم في الحالات التالية:  
١- اولاد الشهيد بعد بلوغهم الثامنة عشرة (١٨) يتقطع عنهم الراتب ثم يعادون الى الراتب حسب رغبتهم بعد تقديم طلب للتقاعد ولكن لمدة عشر سنوات (١٠) ثم يتقطع نهائياً ويعاد الراتب وقدره (٩٦٠) الف شهريا الى زوجة الشهيد اذا كان والدا الشهيد متوفيين.

## الزواج الخارجي ومخاطره وعقوبته المنصوص عليها



معنى الزواج خارج المحكمة ويعني أن يلجأ الزوج والزوجة إلى إبرام عقد زواجهما خارج المحكمة المختصة بإبرام وتوثيق عقود الزواج، وعلى يد رجل الدين، فيقوم الأخير بالتحقق من أركان العقد ومدى استيفائه للشروط الشرعية، فيبرم عقد زواجهما طبقاً للتعاليم الدينية التي لا دخل للمشرع الوضعي فيها، فالمتزوج خارج المحكمة لا يعتمد على إتيان فعل مظهر شرعاً، وإنما يقدم على فعل الزواج دون إتيان الخطوط المرسومة له من حيث الشكل والتنظيم من جانب المشرع الوضعي. مخاطره للزوجة على الاخص يترتب على عقد الزواج حقوق والتزامات خطيرة في حياة الزوجين، ويمتد أحياناً كثيرة إلى ورتينهما من بعدهما نتيجة هذه الرابطة المقدسة، لذا اشترط المشرع في قانون الأحوال الشخصية العراقي، وفي المادة العاشرة الفقرة (٥) منه، أن يتم عقد

## نصائح للمحامين للوصول إلى موكلين المطلقة والمختلعة والحاضنة

١- على جميع من حولك أن يعرف أنك محام.  
٢- لا يكفي ان تكون محامياً ماهراً لتحصل على عملاء.  
٣- ركز على تخصص واحد في البداية.  
٤- اهتم بكل ما يدور حول تخصصك.  
٥- تواصل أسبوعياً مع ٤ عملاء محتملين على الأقل.  
٦- ليس كل عميل مناسب لك (اختر العميل المناسب لتخصصك).  
٧- حاول تنظيم فعاليات في مكتبك.  
٨- تواصل دائماً مع صانعي القرار.  
٩- تابع الأخبار الاقتصادية وراقب ما يحدث حولك.  
١٠- لا تكن بعيداً عن زملاء المهنة.  
١١- كن دائماً بجانب المحامين الماهرين.  
١٢- سمعتك اهم ما تمتلك.  
١٣- احضر الفعاليات المتعلقة بمجالك.  
١٤- لا تنقد على العلق.  
١٥- شارك معلومات مهمة مع الجميع.  
١٦- لا تتعامل مع العميل على انه فرصة.  
١٧- ابتعد عن الطمع والجشع.  
١٨- تطوع في اعمال خيرية قانونية.  
١٩- لا تستعمل كلمة أنا محام دائماً.  
٢٠- دعهم يقولوا أنك محام بدلاً منك.  
٢١- لا احد كبيراً على التعليم.  
٢٢- اهتم بمكان مكتبك.  
٢٣- تعلم كيف تسأل.  
٢٤- استمع جيداً.  
٢٥- اهتم بعميلك واجعله مطلعاً على الجديد.  
٢٦- إياك وشخصنة القضايا.  
٢٧- اهتم بمظهرك الشخصي.  
٢٨- الثقة هي اساس تعامل المحامي.  
٢٩- اهتم بالتفاصيل الصغيرة، فالجلب تبنى من الحصى.  
٣٠- كن صبوراً ولا تقبل أية قضية تعرض عليك.

## نقل العدوى بفيروس كورونا

وليست جريمة في حد ذاتها، وتجب الإشارة إلى أن عبء الإثبات يكون من الصعوبة بمكان في مسألة إثبات العلاقة السببية بين فعل «نقل العدوى» وإحدى النتائج الجرمية التي أسلفت بيانها أعلاه تبعاً للمادة ٢٩ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل. ملاحظة:  
١- لم أجد أقرب من المصطلح الفرنسي «renvoi» ليقابل مصطلح «نقل» العدوى.  
٢- وأقرب ما وجدت في إجتهد محكمة النقض الفرنسية في قضية «الدم الملوث» بمناسبة تقدم بعض المواطنين بشكوى ضد المركز الوطني لنقل الدم في فرنسا لتلقيهم نقل دم ملوث بمرض الإيدز، حيث قضت محكمة النقض الفرنسية بأن: «مجرد العلم بالطبيعة المميتة للمادة المقدمة غير كاف بحد ذاته لإثبات نية القتل»، ذلك أن الإرادة والنتيجة الجرمية أمران متلازمان، ولم يثبت في تلك القضية ما يدل على تحقق النتيجة الجرمية.



إيذاء مفضي إلى الموت «coups et blessures ayant entraîné la mort» حسب الأحوال. أما إذا شخص المريض بأنه خطير للدرجة التي تعد ضرراً بحياة الأفراد وتنطوي النتيجة الجرمية فيه على إيذاء كجريمة إيذاء بسيط وجريمة

المحامية جوهرة الدليمي  
هل يشكل فعل نقل العدوى بفيروس كورونا من شخص مصاب عمداً إلى شخص آخر جريمة وفق القانون؟  
الجواب: من حيث المبدأ فإن القانون الجنائي لا يعتد بالوسائل والبواحد وإنما يعاقب على تحقق النتيجة الجرمية أو على الشروع إذا خاب الفعل من غير تدخل الجاني.  
إن القانون وفي مسائل التجريم والعقاب يجب أن يكون النص على وجه الحتم فلا قياس إستناداً إلى «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص».  
ومن أجل هذا أقول: إن قانون العقوبات العراقي لا ينطوي على وجود جريمة تحت وصف (جريمة نقل العدوى) وإنما تصبح «نقل renvoi العدوى» وسيلة لتحقق نتيجة جرمية يعاقب عليها القانون.  
فواقعة «fait» نقل العدوى ليست جريمة في حد ذاتها، فإذا أتت إلى تحقق نتيجة «meurtre روح» كقتل بدلالة المواد



# أمر القبض بين الإصدار والتنفيذ



القاضي علي محمد الدراجي

أمر القبض هو طريق من طرق إجبار المتهم على الحضور، بالإضافة إلى الطريق الآخر وهو التكليف بالحضور أو ما يسمى قضائياً بالاستقدام.

وأمر القبض يعني :- الاسماك بالمتهم من قبل المكلف بإلقاء القبض عليه ووضعه تحت تصرفه لفترة قصيرة من الوقت من أجل إحضاره أمام السلطة التحقيقية لغرض استجوابه والتصرف بشأنه وتقرير مصيره حول الفعل الجرمي المرتكب من قبله والذي على اساسه تم اصدار امر القبض بحقه.

وأمر القبض هو من القرارات الخطيرة التي تتخذ في مرحلة التحقيق القضائي وهي المرحلة التي تسبق مرحلة المحاكمة التي تتولاها المحكمة المختصة (الجنايات والجنح) حسب الوصف القانوني للجريمة المحال عنها منهم، لانه يمس حرية الانسان الشخصية، لذلك نجد ان التشريعات الدستورية والقانونية لا تبيحه إلا في الحدود المقررة وقانوناً وهذا ما جاء في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ في المادة (١٥) حيث نصت (( لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها وإلا وفقاً للقانون وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة ))، أي عدم جواز إصدار أمر القبض إلا من القضاء المتمثل في المحاكم المختصة، وهي محاكم الجزاء سواء صدر من محكمة التحقيق أو محكمة الجنايات أو الجنح.

أحكام القبض في القانون العراقي ورد احكام أمر القبض في قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل في الباب الخامس الفصل الثاني منه في المواد (٩٢-١٠٨) حيث بيئت هذه المواد الجهة المختصة بإصدار امر القبض والبيانات التي يشتمل عليها وبغاية فعله ونطاق تطبيقه وما الجرائم التي يكون فيها اصدار امر القبض وجوباً والتي يصدر فيها جوازاً وكيفية تنفيذه داخل وخارج منطقة اختصاص القاضي الذي اصدره، ومن هي الجهات والاشخاص الذين يقع على عاتقها واجب تنفيذه، وحيث اننا بصدد بيان الجهة التي تصدر امر القبض والجهة التي تقوم بتنفيذه، فسوف نشير الى النصوص القانونية التي تضمنت هذه الحالات:- نصت المادة (٩٢) من قانون اصول المحاكمات الجزائية

رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل على (( لا يجوز القبض على أي شخص أو توقيفه إلا بمقتضى أمر صادر من قاضي أو محكمة مختصة، وفي الاحوال التي يجيز فيها القانون ذلك))، ويفهم من النص المتقدم بأن من يصدر امر القبض هم القاضي، والمقصود به قاضي التحقيق وهو من ينظر القضية في دور التحقيق قبل احوالها الى المحكمة المختصة، والمحكمة المختصة هي اما محكمة محكمة الجنايات وهي تتعقد من ثلاثة قضاة رئيس وعضوين، او محكمة الجنح والتي تتعقد من قاض واحد منفرد، او محكمة الاحداث في قضايا الاحداث وهي تتعقد برئاسة قاض وعضوين من المختصين في العلوم الجنائية و العلوم الجنائية؛ ما نصت عليه المادة (٥٤) من قانون رعاية الاحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣، أي ان امر القبض لا يصدر إلا من جهة قضائية مختصة، وخلاف ذلك فإن أي امر بالقبض يصدر من جهات اخرى غير قضائية يعد معموماً باطلاً ولا ينتج أي اثر قانوني له، ويضع الشخص و الجهة التي تصدره نفسه امام المسائلة القانونية.

والسؤال الواجب طرحه هنا هو: من هي الجهة والافراد المكلفين بتنفيذ امر القبض الصادر من الجهة القضائية المختصة التي اشترنا اليها في الفقرة السابقة؟ الجواب نجده في نص المادة (٩٣) الاصولية، حيث جاء فيها (... يشتمل امر القبض على تكليف اعضاء الضبط القضائي وافراد الشرطة بالقبض على المتهم وارغامه على الحضور في الحال اذا رفض ذلك طوعاً)، وكذلك ما جاء في نص المادة (١٠٣) الاصولية (( على كل فرد من افراد الشرطة او عضو من اعضاء الضبط القضائي ان يقبض على الاشخاص الآتي بينهم :- ١/ كل شخص صدر بحقه امر بالقبض من سلطة مختصة (...))، واعضاء الضبط القضائي هم من نصت عليهم المادة (٣٩) الاصولية على سبيل الحصر، ومنهم ضباط الشرطة واموروا المراكز والمفوضون (...))، حيث يقع عليهم مسؤولية تنفيذ اوامر القبض الصادر من القاضي او المحاكم المختصة والتي اشترنا اليها انفاً.

ومن الناحية العملية فإن امر القبض يصدره من القاضي او المحكمة المختصة بجرم بورقة تسمى (منكرة امر القبض) والتي تشتمل على البيانات المشار اليها في المادة (٩٣) الاصولية، ومنها اسم المتهم اللاتالي ولقبه واسم الأم احباتاً في حالة وجوده ونص في اسم المتهم ووصافه وعمله ومحل اقامته والمادة القانونية ونوع الجريمة المسندة اليه، وتتضمن منكرة امر القبض ايضاً تكليف اعضاء الضبط القضائي وافراد الشرطة بالقبض

على المتهم واجباره على الحضور اذا رفض الحضور طوعاً وللمكلفين بتنفيذ امر القبض التحري عن المتهم في محل اقامته واماكن تواجده لغرض تنفيذه بحق وبحرر محضرا بكل الاجراءات التي تمت لغرض تنفيذ امر القبض سواء تم القبض على المتهم او تعذر تنفيذه حتى تكون المحكمة على اطلاع بكل الاجراءات المتخذة بشأنه. ولا بد ان نشير هنا الى ان القبض على من يرتكب جريمة يعاقب عليها القانون لا تقع على عاتق من تم ذكرهم سلفاً بل لكل شخص ان يقبض على أي متهم بجريمة اذا كانت هذه الجريمة مشهودة او كان المتهم قد فر بعد القبض عليه من قبل الشرطة او كان قد حكم عليه غيبائياً، كما ان لكل شخص ان يقبض على أي احد وجد في محل عام وهو في حالة سكر بين، وحدث شغباً فيه نتيجة لذلك، وهذا ما نصت عليه المادة (١٠٢) الاصولية.

ولايضاح فإن الجريمة المشهودة المشار اليها انفاً والتي اجازت المادة (١٠٢) الاصولية لكل شخص ان يقبض على مرتكبها، ولو بغير امر صادر له من السلطة المختصة، فقد نصت عليها المادة (١/ب) الاصولية وهي الجريمة التي شوهت حال ارتكابها او بعد ارتكابها ببرهة يسيرة، أي فترة زمنية قصيرة جداً، او اذا تبع المجني عليه أي

الشخص الذي وقعت عليه الجريمة) مرتكبها عند وقوعها او تبعه الناس او الجمهور الحاضرين لحظة ارتكابها، وكان ذلك مصحوباً بالصياح على المتهم او إذا وجد من ارتكب الجريمة بعد وقوعها بفترة وهو يحمل آلات او اسلحة او اذعة او أي اغراض يستدل منها على انه هو من ارتكب الجريمة، في هذه الحالات تسمى الجريمة بالجريمة المشهودة، ويكون لكل شخص ان يقبض على مرتكبها دون حاجة الى امر قبض صادر من سلطة مختصة.

وأخيراً لا بد ان نشير الى بعض القوانين الخاصة التي تتطلب شكلية معينة لتنفيذ اوامر القبض الصادرة بحق المتهمين، وتحديداً قانوني اصول المحاكمات العسكري واصلول محاكمات قوى الامن الداخلي فيما يتعلق بمنتهسي هاتين المؤسستين الصادر بحقهم اوامر قبض او بصورة عامة العسكريين سواء اكانوا من الجيش او الشرطة.

إذا كان من صدر عليه امر بالقبض من السلطة المختصة من منتسبي قوى الامن الداخلي (الشرطة) فقد عالج قانون اصول المحاكمات الجزائية لقوى الامن الداخلي رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٨ اجراءات تنفيذه، حيث نصت المادة (١١١) منه ((لا يجوز تبليغ رجل الشرطة او تكليفه بالحضور او

والكفاءة السياسية. وقد كان لتعيين بهذه الطريقة منتشراً في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٨٨٣، ويعرف باسم « نظام الاسلاب ولغنائم» والتي كان مؤداها أن الحزب المنتصر في الانتخابات الرئاسية يكون له حق شغل الوظائف المهمة في الإدارات الاتحادية بعد طرد أنصار الحزب المنافس.

ومع ذلك فإن هذا الأسلوب لا يعني أن الإدارة تملك السلطة المطلقة في الاختيار، إذ يجب أن تراعى اعتبارات المؤهلات والكفاءات العلمية اللازمة لشغل هذه الوظائف تحقياً

للسا لبح العام. المبدأ الثاني الذي تشتمل عليه المساواة المدنية هو مبدأ المساواة أمام القضاء بحيث يجرمهم من حيث القضاة أو المحاكم التي تفصل في جريمة ولا من حيث العقوبات القانونية التي تقرر على مرتكبها، وعلى أساس هذا المبدأ (المساواة أمام القضاء) قضت الثورة الفرنسية على المحاكم الخاصة بالنبله وعلى المحاكم الخاصة الأخرى أو الاستثنائية التي تحاكم مرتكي بعض الجرائم الخاصة، كما قضت على التفريق في العقوبة الذي كانت هذه المحاكم تتبعه، وفي طرق تنفيذ العقوبة حيث كان الأشراف يعدمون بضرب العنق (المصلحة) في حين كان يتم اعدام غير النبله شقاً.

ثانياً: المساواة في توي الوظائف العامة أما المساواة أمام الوظائف العامة فهي تلزم مؤسسات الدولة بعدم التمييز بين المواطنين عند تقديمها للخدمات أو عند استيفائها للمقابل عنها، ويدخل ضمن هذا الأمر عدم جواز اقامة قضاء لبعض الأفراد تمييزاً لهم عن الآخرين ولا يجوز اقامة أي تمييز فيما بين المواطنين بخصوص قبولهم في الوظائف والأعمال العامة طالما كانوا متساوين في الشروط التي يتطلبها القانون، ومع ذلك يمكن قبول استثناءات محدودة جداً، وهذه الاستثناءات التي ترد على المبدأ المذكور محددة للغاية، ففي فرنسا مثلاً قرق قانون صدر عام ١٨٨٦ منع أبناء العائلات التي سبق لها توي عرش فرانس من تقلد الوظائف العامة أو النيابية. طرق اختيار الموظفين العموميين:

تسعى الدول الآن إلى اختيار افضل العناصر لشغل الوظائف العامة... واساليب الإدارة في اختيار موظفيها تختلف من مجتمع إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها.. ولعل أهم الأساليب أو الطرق التي تتبعها الإدارة في اختيار موظفيها إنما تتم بأربعة أساليب: الاختيار الحر، الإعداء والتأهيل، الاختيار الديمقراطي، وأسلوب المسابقة والامتحان.

أولاً: أسلوب الاختيار الحر تتمتع الإدارة في هذا الأسلوب بحرية اختيار الموظفين، دون قيود أو ضوابط. فالإدارة وحدها من يملك تحديد المعايير والمقومات التي يستند عليها الاختيار دون أن تكون ملزمة بالإعلان عن هذه المعايير وتبرير اختيارها لفتة دون أخرى من المرشحين.

تعد سادات هذه الطريقة قديماً فقد كان يتمتع الحاكم بسلطة مطلقة في اختيار العاملين، إذ يتم اختيارهم على اساس الثقة الشخصية دون طلب اي شروط موضوعية أخرى. وتتبع هذه الطريقة في اختيار كبار الموظفين نظراً لأهمية هذه الوظائف التي تتطلب فيمن يشغلها الثقة والمقدرة الفنية

والتي تجعله قادراً على تحمل مسؤولية هذه الوظائف. ولكي يجري الامتحان و المساوية في ظروف تمكن من اختيار افضل المرشحين لا بد من إحاطته بضمانات وضوابط تكفل العدالة والموضوعية في الاختيار. ولا تجوز الامتحانات أو المسابقات على نمط واحد في كل الدول،

والمتهم واجباره على الحضور اذا رفض الحضور طوعاً وللمكلفين بتنفيذ امر القبض التحري عن المتهم في محل اقامته واماكن تواجده لغرض تنفيذه بحق وبحرر محضرا بكل الاجراءات التي تمت لغرض تنفيذ امر القبض سواء تم القبض على المتهم او تعذر تنفيذه حتى تكون المحكمة على اطلاع بكل الاجراءات المتخذة بشأنه. ولا بد ان نشير هنا الى ان القبض على من يرتكب جريمة يعاقب عليها القانون لا تقع على عاتق من تم ذكرهم سلفاً بل لكل شخص ان يقبض على أي متهم بجريمة اذا كانت هذه الجريمة مشهودة او كان المتهم قد فر بعد القبض عليه من قبل الشرطة او كان قد حكم عليه غيبائياً، كما ان لكل شخص ان يقبض على أي احد وجد في محل عام وهو في حالة سكر بين، وحدث شغباً فيه نتيجة لذلك، وهذا ما نصت عليه المادة (١٠٢) الاصولية.

ولايضاح فإن الجريمة المشهودة المشار اليها انفاً والتي اجازت المادة (١٠٢) الاصولية لكل شخص ان يقبض على مرتكبها، ولو بغير امر صادر له من السلطة المختصة، فقد نصت عليها المادة (١/ب) الاصولية وهي الجريمة التي شوهت حال ارتكابها او بعد ارتكابها ببرهة يسيرة، أي فترة زمنية قصيرة جداً، او اذا تبع المجني عليه أي

الشخص الذي وقعت عليه الجريمة) مرتكبها عند وقوعها او تبعه الناس او الجمهور الحاضرين لحظة ارتكابها، وكان ذلك مصحوباً بالصياح على المتهم او إذا وجد من ارتكب الجريمة بعد وقوعها بفترة وهو يحمل آلات او اسلحة او اذعة او أي اغراض يستدل منها على انه هو من ارتكب الجريمة، في هذه الحالات تسمى الجريمة بالجريمة المشهودة، ويكون لكل شخص ان يقبض على مرتكبها دون حاجة الى امر قبض صادر من سلطة مختصة.

وأخيراً لا بد ان نشير الى بعض القوانين الخاصة التي تتطلب شكلية معينة لتنفيذ اوامر القبض الصادرة بحق المتهمين، وتحديداً قانوني اصول المحاكمات العسكري واصلول محاكمات قوى الامن الداخلي فيما يتعلق بمنتهسي هاتين المؤسستين الصادر بحقهم اوامر قبض او بصورة عامة العسكريين سواء اكانوا من الجيش او الشرطة.

إذا كان من صدر عليه امر بالقبض من السلطة المختصة من منتسبي قوى الامن الداخلي (الشرطة) فقد عالج قانون اصول المحاكمات الجزائية لقوى الامن الداخلي رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٨ اجراءات تنفيذه، حيث نصت المادة (١١١) منه ((لا يجوز تبليغ رجل الشرطة او تكليفه بالحضور او

والكفاءة السياسية. وقد كان لتعيين بهذه الطريقة منتشراً في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٨٨٣، ويعرف باسم « نظام الاسلاب ولغنائم» والتي كان مؤداها أن الحزب المنتصر في الانتخابات الرئاسية يكون له حق شغل الوظائف المهمة في الإدارات الاتحادية بعد طرد أنصار الحزب المنافس.

ومع ذلك فإن هذا الأسلوب لا يعني أن الإدارة تملك السلطة المطلقة في الاختيار، إذ يجب أن تراعى اعتبارات المؤهلات والكفاءات العلمية اللازمة لشغل هذه الوظائف تحقياً

للسا لبح العام. المبدأ الثاني الذي تشتمل عليه المساواة المدنية هو مبدأ المساواة أمام القضاء بحيث يجرمهم من حيث القضاة أو المحاكم التي تفصل في جريمة ولا من حيث العقوبات القانونية التي تقرر على مرتكبها، وعلى أساس هذا المبدأ (المساواة أمام القضاء) قضت الثورة الفرنسية على المحاكم الخاصة بالنبله وعلى المحاكم الخاصة الأخرى أو الاستثنائية التي تحاكم مرتكي بعض الجرائم الخاصة، كما قضت على التفريق في العقوبة الذي كانت هذه المحاكم تتبعه، وفي طرق تنفيذ العقوبة حيث كان الأشراف يعدمون بضرب العنق (المصلحة) في حين كان يتم اعدام غير النبله شقاً.

ثانياً: المساواة في توي الوظائف العامة أما المساواة أمام الوظائف العامة فهي تلزم مؤسسات الدولة بعدم التمييز بين المواطنين عند تقديمها للخدمات أو عند استيفائها للمقابل عنها، ويدخل ضمن هذا الأمر عدم جواز اقامة قضاء لبعض الأفراد تمييزاً لهم عن الآخرين ولا يجوز اقامة أي تمييز فيما بين المواطنين بخصوص قبولهم في الوظائف والأعمال العامة طالما كانوا متساوين في الشروط التي يتطلبها القانون، ومع ذلك يمكن قبول استثناءات محدودة جداً، وهذه الاستثناءات التي ترد على المبدأ المذكور محددة للغاية، ففي فرنسا مثلاً قرق قانون صدر عام ١٨٨٦ منع أبناء العائلات التي سبق لها توي عرش فرانس من تقلد الوظائف العامة أو النيابية. طرق اختيار الموظفين العموميين:

تسعى الدول الآن إلى اختيار افضل العناصر لشغل الوظائف العامة... واساليب الإدارة في اختيار موظفيها تختلف من مجتمع إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها.. ولعل أهم الأساليب أو الطرق التي تتبعها الإدارة في اختيار موظفيها إنما تتم بأربعة أساليب: الاختيار الحر، الإعداء والتأهيل، الاختيار الديمقراطي، وأسلوب المسابقة والامتحان.

أولاً: أسلوب الاختيار الحر تتمتع الإدارة في هذا الأسلوب بحرية اختيار الموظفين، دون قيود أو ضوابط. فالإدارة وحدها من يملك تحديد المعايير والمقومات التي يستند عليها الاختيار دون أن تكون ملزمة بالإعلان عن هذه المعايير وتبرير اختيارها لفتة دون أخرى من المرشحين.

تعد سادات هذه الطريقة قديماً فقد كان يتمتع الحاكم بسلطة مطلقة في اختيار العاملين، إذ يتم اختيارهم على اساس الثقة الشخصية دون طلب اي شروط موضوعية أخرى. وتتبع هذه الطريقة في اختيار كبار الموظفين نظراً لأهمية هذه الوظائف التي تتطلب فيمن يشغلها الثقة والمقدرة الفنية

والتي تجعله قادراً على تحمل مسؤولية هذه الوظائف. ولكي يجري الامتحان و المساوية في ظروف تمكن من اختيار افضل المرشحين لا بد من إحاطته بضمانات وضوابط تكفل العدالة والموضوعية في الاختيار. ولا تجوز الامتحانات أو المسابقات على نمط واحد في كل الدول،

القاء القبض عليه إلا بناءً على موافقة الوزير المختص أو من يخوله اذا كان الفعل قد ارتكب اثناء ادائه واجبه)). أي ان لا ينفذ امر القبض الصادر من السلطات المختصة ضد منتسب الشرطة من الضباط، فلا ينفذ امر القبض بحقه إلا إذا اقرتن ذلك بموافقة الوزير المختص (وزير الداخلية) او من يخوله بذلك كأن يكون مدير الشرطة مثلاً في المكان الذي يعمل فيه المنتسب هذا اذا كان امر القبض صادراً من سلطة قضائية مدنية، أما اذا كان صادراً من سلطة قضائية عسكرية، أي من محكمة قوى الامن الداخلي مثلاً، فإنه لا حاجة لموافقة الوزير على تنفيذه مسبقاً، وهناك استثناء نصت عليه المادة (١١٢) منه، وهي فيما اذا كانت الجريمة المرتكبة من قبل ضابط الشرطة هي من الجرائم المشهودة التي اشترنا ايها انفاً يجوز القبض على المتهم دون موافقة الوزير او من يخوله وتسليمه الى اقرب مركز شرطة او دائرة تابعة لقوى الامن الداخلي. أما رجل الشرطة من غير الضباط، أي من المراتب، فيجوز القبض عليه دون حاجة الى موافقة الوزير، ويتم توقيفه والاشعار الى المستشار القانوني في دائرته بالاجراءات المتخذة بشأنه، على ان لا يتجاوز مدة توقيفه على ٣٠ يوماً، وهذا ما نصت عليه الفقرة (ثانياً) من المادة (١١٢) المشار اليها اعلاه.

أما ما يتعلق بالعسكريين من منتسبي الجيش والأجهزة الامنية التابعة لها، فقد عالج قانون اصول المحاكمات الجزائية العسكري رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٦ في المادة (١٩/١٩) ثانياً) منه اجراءات تنفيذ امر القبض الصادر بحق منتسبها، حيث نصت (( لا يجوز تنفيذ امر القبض على الضابط او توقيفه في غير حالة ارتكابه الجريمة المشهودة إلا بعد استحصال موافقة القائد العام للقوات المسلحة او من يخوله ))، والقائد العام للقوات المسلحة في العراق هو (رئيس مجلس الوزراء) ومن يخوله (وزير الدفاع). أما اذا كان العسكري من غير الضباط، أي من المراتب، فلا ينفذ امر القبض الصادر بحقه إلا بعد استحصال موافقة وزير الدفاع او من يخوله الوزير، وهذا ما نصت عليه المادة (١١٢/ثالثاً) من قانون اصول المحاكمات العسكري آف الذكر.

وشرى انه يجب ألا يؤدي هذا الاستثناء، الذي نصت عليه القوانين العسكرية فيما يتعلق بتنفيذ امر القبض الصادر بحق منتسبها سواء اكانوا من الشرطة او الجيش و الأجهزة الامنية التابعة لهما، الى تعطيل تنفيذ قرارات القضاء لاله من اثر سلبي على تطبيق القانون وتحقيق العدالة، وحتى لا تكون هذه الاجراءات والقيود هي وسيلة لإفلات مرتكب الجريمة من افراد الجيش و الشرطة من

والمتهم واجباره على الحضور اذا رفض الحضور طوعاً وللمكلفين بتنفيذ امر القبض التحري عن المتهم في محل اقامته واماكن تواجده لغرض تنفيذه بحق وبحرر محضرا بكل الاجراءات التي تمت لغرض تنفيذ امر القبض سواء تم القبض على المتهم او تعذر تنفيذه حتى تكون المحكمة على اطلاع بكل الاجراءات المتخذة بشأنه. ولا بد ان نشير هنا الى ان القبض على من يرتكب جريمة يعاقب عليها القانون لا تقع على عاتق من تم ذكرهم سلفاً بل لكل شخص ان يقبض على أي متهم بجريمة اذا كانت هذه الجريمة مشهودة او كان المتهم قد فر بعد القبض عليه من قبل الشرطة او كان قد حكم عليه غيبائياً، كما ان لكل شخص ان يقبض على أي احد وجد في محل عام وهو في حالة سكر بين، وحدث شغباً فيه نتيجة لذلك، وهذا ما نصت عليه المادة (١٠٢) الاصولية.

ولايضاح فإن الجريمة المشهودة المشار اليها انفاً والتي اجازت المادة (١٠٢) الاصولية لكل شخص ان يقبض على مرتكبها، ولو بغير امر صادر له من السلطة المختصة، فقد نصت عليها المادة (١/ب) الاصولية وهي الجريمة التي شوهت حال ارتكابها او بعد ارتكابها ببرهة يسيرة، أي فترة زمنية قصيرة جداً، او اذا تبع المجني عليه أي

الشخص الذي وقعت عليه الجريمة) مرتكبها عند وقوعها او تبعه الناس او الجمهور الحاضرين لحظة ارتكابها، وكان ذلك مصحوباً بالصياح على المتهم او إذا وجد من ارتكب الجريمة بعد وقوعها بفترة وهو يحمل آلات او اسلحة او اذعة او أي اغراض يستدل منها على انه هو من ارتكب الجريمة، في هذه الحالات تسمى الجريمة بالجريمة المشهودة، ويكون لكل شخص ان يقبض على مرتكبها دون حاجة الى امر قبض صادر من سلطة مختصة.

وأخيراً لا بد ان نشير الى بعض القوانين الخاصة التي تتطلب شكلية معينة لتنفيذ اوامر القبض الصادرة بحق المتهمين، وتحديداً قانوني اصول المحاكمات العسكري واصلول محاكمات قوى الامن الداخلي فيما يتعلق بمنتهسي هاتين المؤسستين الصادر بحقهم اوامر قبض او بصورة عامة العسكريين سواء اكانوا من الجيش او الشرطة.

إذا كان من صدر عليه امر بالقبض من السلطة المختصة من منتسبي قوى الامن الداخلي (الشرطة) فقد عالج قانون اصول المحاكمات الجزائية لقوى الامن الداخلي رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٨ اجراءات تنفيذه، حيث نصت المادة (١١١) منه ((لا يجوز تبليغ رجل الشرطة او تكليفه بالحضور او

والكفاءة السياسية. وقد كان لتعيين بهذه الطريقة منتشراً في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٨٨٣، ويعرف باسم « نظام الاسلاب ولغنائم» والتي كان مؤداها أن الحزب المنتصر في الانتخابات الرئاسية يكون له حق شغل الوظائف المهمة في الإدارات الاتحادية بعد طرد أنصار الحزب المنافس.

ومع ذلك فإن هذا الأسلوب لا يعني أن الإدارة تملك السلطة المطلقة في الاختيار، إذ يجب أن تراعى اعتبارات المؤهلات والكفاءات العلمية اللازمة لشغل هذه الوظائف تحقياً

للسا لبح العام. المبدأ الثاني الذي تشتمل عليه المساواة المدنية هو مبدأ المساواة أمام القضاء بحيث يجرمهم من حيث القضاة أو المحاكم التي تفصل في جريمة ولا من حيث العقوبات القانونية التي تقرر على مرتكبها، وعلى أساس هذا المبدأ (المساواة أمام القضاء) قضت الثورة الفرنسية على المحاكم الخاصة بالنبله وعلى المحاكم الخاصة الأخرى أو الاستثنائية التي تحاكم مرتكي بعض الجرائم الخاصة، كما قضت على التفريق في العقوبة الذي كانت هذه المحاكم تتبعه، وفي طرق تنفيذ العقوبة حيث كان الأشراف يعدمون بضرب العنق (المصلحة) في حين كان يتم اعدام غير النبله شقاً.

ثانياً: المساواة في توي الوظائف العامة أما المساواة أمام الوظائف العامة فهي تلزم مؤسسات الدولة بعدم التمييز بين المواطنين عند تقديمها للخدمات أو عند استيفائها للمقابل عنها، ويدخل ضمن هذا الأمر عدم جواز اقامة قضاء لبعض الأفراد تمييزاً لهم عن الآخرين ولا يجوز اقامة أي تمييز فيما بين المواطنين بخصوص قبولهم في الوظائف والأعمال العامة طالما كانوا متساوين في الشروط التي يتطلبها القانون، ومع ذلك يمكن قبول استثناءات محدودة جداً، وهذه الاستثناءات التي ترد على المبدأ المذكور محددة للغاية، ففي فرنسا مثلاً قرق قانون صدر عام ١٨٨٦ منع أبناء العائلات التي سبق لها توي عرش فرانس من تقلد الوظائف العامة أو النيابية. طرق اختيار الموظفين العموميين:

تسعى الدول الآن إلى اختيار افضل العناصر لشغل الوظائف العامة... واساليب الإدارة في اختيار موظفيها تختلف من مجتمع إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها.. ولعل أهم الأساليب أو الطرق التي تتبعها الإدارة في اختيار موظفيها إنما تتم بأربعة أساليب: الاختيار الحر، الإعداء والتأهيل، الاختيار الديمقراطي، وأسلوب المسابقة والامتحان.

أولاً: أسلوب الاختيار الحر تتمتع الإدارة في هذا الأسلوب بحرية اختيار الموظفين، دون قيود أو ضوابط. فالإدارة وحدها من يملك تحديد المعايير والمقومات التي يستند عليها الاختيار دون أن تكون ملزمة بالإعلان عن هذه المعايير وتبرير اختيارها لفتة دون أخرى من المرشحين.

العقاب من خلال ممارسات قد تؤدي الى ذلك، ومنها تأخير صدور موافقة الوزير المختص، خصوصاً اذا كان من صدر امر القبض بحقه من ذوي الرتب العسكرية العالية التي قد تبيح لحاملها ان يمارس اشكالا من التدخل الذي قد يؤثر او يمنع من تنفيذ امر القبض بحقه او حق من هم تحت مسؤوليته مما يفقد المؤسسة العسكرية او الامنية مصداقيتها امام الشعب الذي حمايته هو من صميم واجبه حتى من الجرائم المرتكبة من منتسبها ضباطا او مراتب، وتعتقد انه يجب ان يتم تعديل المواد التي تمنع من تنفيذ امر القبض على أي مرتكب للجريمة حتى ان كان من العسكريين سواء اكان الشرطة او الجبله بحيث لا تقتزن موافقة القائد العام او الوزير المختص او من يخولهم حتى تضمن حسن تطبيق القانون والقرارات الصادرة من السلطات القضائية.

بقي ان نبين بأن امر القبض الذي تصدره السلطة المختصة (القاضي او المحكمة المختصة) يبقى مرعياً ونافذاً للمعول في جميع انحاء العراق، وواجب التنفيذ من قبل من وجه اليه من الذين اشترنا اليهم انفاً، ولا يبطل او يلغى إلا من قبل من من اصدره او من سلطة اعلى منه قانوناً، ويجب ان يطالع الشخص الصادر بحقه امر القبض عليه ويفهم به قبل تنفيذه فإما ينفذه طواعية او جبراً اذا رفض ذلك (م/٩٤) الاصولية، ولا بأس ان نبين هنا ما الجرائم التي يوجب القانون فيها اصدار امر القبض بحق المتهم بها، وما الجرائم التي يكون احضار المتهم فيها جوازياً.

لقد نصت المادة (٩٩) الاصولية (( يحض المتهم بإصدار امر القبض اذا كانت الجريمة معاقبا عليها حسب مدة تزيد على ستة إلا اذا استصوب القاضي احضاره بورقة التكليف بالحضور، غير انه لا يجوز اصدار ورقة تكليف بالحضور اذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالاعدام او السجن المؤبد))، ويفهم من النص المتقدم بأن اصدار امر القبض في الجرائم التي تكون عقوبتها الحبس مدة تزيد على ستة (جرائم الجنح) هي مسألة جوازية للقاضي تتعلق بوقائع الدعوى والابالة المتوفرة فيها، ولكن لا يحضر هذا الجواز القانوني في ارتكب المتهم جريمة معاقبا عليها بالاعدام او السجن المؤبد (جرائم الجنايات) ومدة السجن المؤبد في قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) ١٩٦٩ المعدل هي (عشرين سنة) (م/٨٧) لان هذه الجرائم من الخطورة على المجتمع بحيث أقر المشرع ان يكون اصدار امر القبض فيها وجوبياً.

# مبدأ المساواة المدنية والمساواة في تولي الوظائف العامة

كما نص الدستور العراقي في المادة (١٤) منه: (العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي).

والحقيقة ان معظم الدساتير العربية انفتحت في نصوصها التي أوردتها بهذا الشأن مع اتقافية الحقوق المدنية والسياسية مع فروقات بسيطة في التعابير المستخدمة، ويستنتج من ذلك ما تذكره هذه الاتفاقيه من منع التمييز على أساس الرأي السياسي وغير السياسي وأحوال الملكية والميلاذ وغيرها، وتستبدل هذه في بعض الدساتير العربية بالكلام عن حظر التمييز على أساس الحالة الاجتماعية أو محل الإقامة أو المهنة، بينما يورد الدستور اللبناني نصاً مبسطاً، إذ يذكر فيه (كل اللبنانيين سواء لدى القانون... دونما فرق بينهم).

ولا يشكل النص في دساتير العالم على المساواة وعدم التمييز مجرد مبدأ توجيهي أو مجرد توصية، لكنه نص أساسي ودقيق ومهم للغاية، وهو يفرض على الأجهزة القضائية واجب اكتشاف ان السلطات التشريعية والإدارية قد أخذت بنظر الاعتبار هذا المبدأ في تعاملها مع المواطنين، وعند انتهاك هذا المبدأ فإنه يجب على القضاء ان يأمر هذه الجهات بعدم تطبيق القوانين والقرارات والتعليمات الأخرى غير المنسجمة مع هذا القانون.

ثالثاً: تولي الوظائف العامة في العراق إن سياسة تولي الوظائف العامة التي تمارسها اليوم بعض القيادات السياسية وحجزها للمناصب القيادية وانتشار المحسوبية وعدم الاهتمام بالكفاءات العلمية والإدارية والقرارات المهنية أدى إلى ظهور موظفين بكفاءات علمية وثقافية محدودة عاجزين عن النهوض بأعباء الوظيفة العامة انهكوا في الاهتمام بمستقبلهم ومصالحهم الذاتية، وأملوا المصلحة العامة، مما دفع الكثير من المواطنين إلى ترك العمل وفي وقت هو في أمس الحاجة فيه إلى خدماتهم، كما إن عدم العدالة والموضوعية في تحديد سلم الرواتب لبعض الفئات من الموظفين ساهم هو الآخر في هجرة العقول خارج العراق.

كما شاع في الالبنة الأخيرة أسلوب البحث في الولاء والاتجاه السياسي والمعتقد الطائفي أو القومي للمقدم لشغل الوظيفة، خارجين بذلك عن مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة، ومتبعين أسلوب اللغائم والبنحان الذي سبقت الاشارة اليه. وتعتقد أنه من الضروري تعديل عن هذا التوجه الخطير، والسعي نحو اعتماد الأساليب الآتية في معالجة هذا الوضع:

– تحسين اختيار الموظفين على أساس المؤهلات وتكافؤ الفرص والتنافس، ونبذ طريقة الاختيار العشوائي التي ابتدعتها مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة والتي تقوم على أساس اختيار كل من أعضاء المجلس بعض الأشخاص ليقبلوا بعض المناصب المهمة ويقام هؤلاء باختيار آخرين وهكذا.

– الابتعاد عن تسييس الوظيفة العامة، وعدم اشتراط الولاء السياسي كشرط ضمنى من شروط التعيين لما في ذلك من اعتداء على حق الموظف في الرأي والمعتقد، وإخلال مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة.

– كما انه من الضروري توفير الإعداد المسبق لتولية الوظائف العامة، والتدريب المتواصل لتحسين قدراتهم وتفعيل أدائهم.

– اعتماد أسلوب الدساتير العربية جميعها مبدأ المساواة أمام القانون والتي يسبقها تقويم أداء دقيق للمدة السابقة من العمل. وتعتقد ان الرقابة الإدارية على العاملين واستخدام أسلوب الحوافز الايجابية التي تضمن أقصى جهد ممكن للموظف مع عدم التواني عن معاقبة الموظف المخرف عملاً بنظرية الثواب والعقاب.

الدكتور مازن ليلو

رئيس قسم القانون العام / جامعة القادسية

يطغى على نظريات الحريات مبدأً أساسياً في كل ما تقرره من حقوق وحريات لمصلحة الأفراد وهو مبدأ المساواة، ويعني ان جميع الأفراد متساوون في تمتع بالحريات الفردية دون أي تفرقة أو تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين، ولذلك فإن الديمقراطية التقليدية ترى في اقرار هذا المبدأ ضماناً أساسية من ضمانات الحريات الفردية، وهو يتضمن:

أ- المساواة أمام القانون.

ب- المساواة أمام القضاء.

ج- المساواة أمام الوظائف العامة.

د. المساواة أمام التكاليف العامة، كأداء الضرائب أو أداء الخدمة العسكرية.

اولاً: مفهوم المساواة المدنية مبدأ المساواة بعد واحداً من خصائص الديمقراطية الغربية ويراد به تحديداً المساواة أمام القانون، وتسمى كذلك بالمساواة المدنية، لكنها ليست مساواة فعلية، أي مساواة من الناحية المدنية والاقتصادية، والمقصود بمبدأ المساواة أمام القانون ان يكون القانون واحداً بالنسبة للجميع ودون تمييز بين طبقة وأخرى، ولا بين الأفراد بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة وليس المقصود بهذه المساواة المساواة الفعلية التي نادت بها المذهب الاشتراكية، لكن المقصود بالمساواة أمام القانون ان تلك الميزات الاجتماعية التي يحظى بها المواطنون يجب ان يحميها القانون دون تمييز بين فرد وآخر أو بين طبقة وأخرى، وقد تقرر هذا المبدأ على الصعيد الرسمي لأول مرة في الديمقراطيات الغربية الحديثة في وثيقة إعلان حقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩، حيث أشار الإعلان إلى ان الحقوق الفردية أو الحقوق الطبيعية للإنسان هي الحرية، المساواة، الملكية، حق الأمن، حق مقاومة الظلم.

ولكن ما أساس المساواة المدنية بين الأفراد؟

يذهب أنصار نظرية العقد الاجتماعي إلى ان هذا العقد هو مصدر المساواة المدنية ويبرهنون على ذلك بأن شروط العقد كانت واحدة بالنسبة لجميع المشتركين فيه، وهذا يعني انه أبرم بين أطراف متساوين، وان الدولة التي تكونت نتيجة لإبرام هذا العقد يقع عليها التزام بمعاملة أطرافه معاملة متساوية باعتبارهم متساوين.

وقد استنتج بعض فقهاء القرن الثامن عشر ان المساواة المدنية بين الأفراد مصدرها أحكام القانون الطبيعي وهم يقولون ان الناس حين كانوا يعيشون في الحالة الطبيعية الأولى كانوا متساوين لا يفرق بينهم فارق ولا يميز بينهم ميز، وقد أكدوا هذا المساواة على الرغم من اعترافهم بأن الأفراد غير متساوين من حيث كفاءتهم الجسمية والمعنوية، وأنصار مدرسة القانون الطبيعي يؤيدون فكرة المساواة بين الأفراد على اعتبار انها تقوم على أساسين: الأول ان كل فرد يشترك مع غيره من الأفراد في الطبيعة الإنسانية، والثاني ان كل فرد يجب ان يحترم احكام القانون الطبيعي إذا أراد ان يحترم غيره من الأفراد احكام هذا القانون في علاقتهم مع هذا الشخص، وهذا الالتزام المتبادل بين الأفراد يسوق إلى تحقيق المساواة بينهم.

ويترتب على المفهوم المتقدم ان المساواة بين الأفراد تكون حقيقية كما هي واقعة فعلية من غير الممكن انكارها، وهذا لا يعني تحقيق المساواة المدنية أو المساواة في الثروة تلك المساواة التي تنادي بها الماركسية التي تستهون ضمان ان يكون للأفراد قدر متساو من الثروة، والدراسة التاريخية للوقائع تظهر ان الديمقراطية التقليدية لم تكن تستهدف تحقيق



## شخصيات عراقية متميزة

# الوجيه حسين الشعرى.. مؤسس أقدم منتدى ثقافي عريق في الكرادة



التي استوطنها وبنى له فيها بيتاً، وشيد فيها مسجداً، وامتلك عقارات عندما كانت الشرطة يومها مدينة صغيرة

تاركاً للشباب اليافع تركة ثقيلة من شؤون تجارية، وتبعات اجتماعية، وفي مقدمتها اقامة المجلس الذي كان يعقد في داره كل يوم، إذ كان هذا المجلس الذي شيده الاب وادامه الابن واحة غناء في بلدة صغيرة من مدن جنوب العراق. وازدادت حمتك: ففي سني شبابه الاولى قد انتمى حسين الى الجمعيات الوطنية، التي كانت تسعى للتخلص من الحكم العثماني اليغض، ولكن هذا اليغض سرعان ماتحول الى كراهية للانجليز الذين احتلوا العراق في الحرب العالمية الاولى.

كان ممن شهد وقائع معركة (الشعبية)، التي انتهت لصالح البريطانيين الغزاة. وبين: ان حسين الشعرى في عام ١٩٥٤ ترك الشرطة لأسباب خاصة واتجه صوب بغداد ليحط رحاله فيها، وليتخذ من منطقة (البوشجاع) في الكرادة الشرقية محلاً لسكنه، وكانت حلقة معارفه في الموطن الجديد محدودة في الايام الاولى، لكنها سرعان ما اتسعت فيما بعد لتشمل عشرات الادياء والشعراء واعلام الفكر، واصبح المجلس الصغير فيما بعد منتدى كبيراً يشار له بالبنان، واصبح اسمه الذي عرف به يومذاك، وهو كذلك اسمه اليوم (منتدى الشعرى الثقافي).

## اول الغيث

# صراع أجيال بين الشعراء!



عادل العرداوي

الدخول الى مملكة الشعر، لم يكن أمراً هيئاً، بل ان سور هذه المملكة سور عال لا يمكن تجاوزه او عبوره إلا لصاحب النفس العالي، والاصرار القوي والعزيمة التي لاتلين في تحدي العقبات والصعوبات التي تعترض مسار الناشئين الجدد من عشاق الشعر والمسحورين بخيالته واجوائه الساحرة..

والحوادث والحكايات التي وقعت في هذا المضمار كثيرة وبليلة وطريقة ايضاً، لا يمكن الاحاطة بها او استعراضها عبر هذه السطور القليلة..

منها مثلاً، على سبيل المثال لا الحصر، حكاية طريقة وقعت في مدينة الناصرية في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، مفادها ان الشعراء الكبار المتسيدين للمشهد الشعري آنذاك في الناصرية، كانوا يوصدون الابواب امام الشعراء الناشئين الجدد، ولا يفسحوا المجال لهم لسماع صوتهم وتفتح مواهبهم! كان من بين اولئك الشعراء الشباب آنذاك، والذين اصبحوا فيما بعد من شهر شعراء الناصرية والعراق، هما الشاعران المرحومان (قيس لفته مراد) و(عناية الحسيناوي) اللذان كانا يعانيان من صدود واهمال الشعراء الكبار لهما، حتى اندفع واحد من هؤلاء الشعراء الراضين للشباب ان يهجومهم بقصيدة طويلة مستهزئاً من شاعريتهم التي من بينها هذا البيت المعبر الذي يقول فيه:

تسائل الشعر حتى راح ينظمه (قيس بن لفته) و(عناية الحسيناوي) تصورا.. هكذا كان الحال، وصراع الاجيال بين شعراء الامس!

اختارت رابطة المجالس البغدادية الثقافية ان يكون الوجه والشخصية لوطنية الحاج حسين الشعرى عنواناً لدورة مهرجانه السنوي الخامس الذي عقد في قبة فترة وجيزة، وذلك باعتباره اقدم مؤسس لمنتدى الشعرى الثقافي في الكرادة، ومازال مواصلاً عطائه الثقافي منذ عام/ ١٩٥٤ ومازال مستمراً بالنشاط الثقافي.

ويهدف تسليط الضوء على هذه الشخصية توجهت (ضفاف التراث) الى تجلج الادياب الطبيب الدكتور حكمت الشعرى، الذي اجاب معرفاً:

الحاج حسين علي الشعرى ولد في محلة ( الدهامة) من رصافة بغداد عام/ ١٨٨٨م، وعاش فيها ايام صباه، ثم انتقل بانتقال ابيه، الى بلدة سوق الشيوخ التي لم يكتأمل فيها طويلاً ليرحل بعدها بعامته الى مدينة الشرطة، بالرغم من الجو المطر، فقد ازدادت قاعة مسرح سامي عبد الحميد في مقر المركز الثقافي البغدادي بشارع المنتبى بحشد كبير من المثقفين والمفكرين والاكاديميين الذين شاركوا في احياء فعاليات المهرجان السنوي الخامس لرابطة المجالس البغدادية الثقافية.

وايضا المهرجان، الذي اقيم بالتعاون مع محافظة بغداد، في العاشرة والنصف من صباح ٢١ تشرين الثاني/ ٢٠٢٠، واداره عادل العرداوي، تحت شعار (المجالس البغدادية الثقافية .. رافد لتعزيز الثقافة الوطنية) دورة الوجه الاديب الراحل حسين الشعرى، مؤسس منتدى الشعرى الثقافي، ابتدا بتلاوة من القرآن الكريم، والوقوف لقراءة سورة الفاتحة على ارواح شهداء

## احتضنته قاعة المركز الثقافي البغدادي

# إقامة المهرجان السنوي الخامس للمجالس والمنتديات الثقافية البغدادية

الهبة فاضل ياسين، فضلا عن معرض طلاب قسم التاريخ في جامعة الامام موسى الكاظم (ع). فيما قدم الفنان والمحن، جاسم حيدر، فاصلا موسيقيا وغنائيا مستمدا من التراث الغنائي الشعبي العراقي.

يذكر ان ادارة المهرجان كانت قد خصصت مجموعة من المقاعد التكريمية في منصة المهرجان تكريماً لعدد من الرواد تقديراً لمكانتهم ودورهم الريادي الثقافي، وهم كل من الادياء: الشاعر عبد الهادي صادق والمؤرخ حميد مجيد هو، والدكتور عبد اللطيف عبد الحميد العاني، والدكتور عبد الوهاب الراضي، والدكتور محمد الحاج حمود، والباحث عبد الوهاب الحمادي، والدكتور صادق ياسين الحلو، والباحث رفعت مرهون الصغار.

الاميركية، ألقاها عنه نيابة ابن اخيه الدكتور احسان علي صائب الشعرى، وكلمة للدكتورة نضال العبادي. وشهدت فعاليات المهرجان ايضاً تنظيم جلسة علمية بعنوان (المجالس الثقافية ودورها في مواجهة جائحة كورونا)، شارك فيها كل من الدكتور حيدر الدويك والشاعر جاسم العزاوي، والدكتور ماهر جبار الخليلي. وجرى في المهرجان تكريم الشاب (مرضى قصي عدنان) من ذوي الاحتياجات الخاصة الذي حصل على المرتبة الاولى عالمياً في سباق الدرجات الذي جرى مؤخراً في مدينة دبي بالامارات العربية المتحدة.

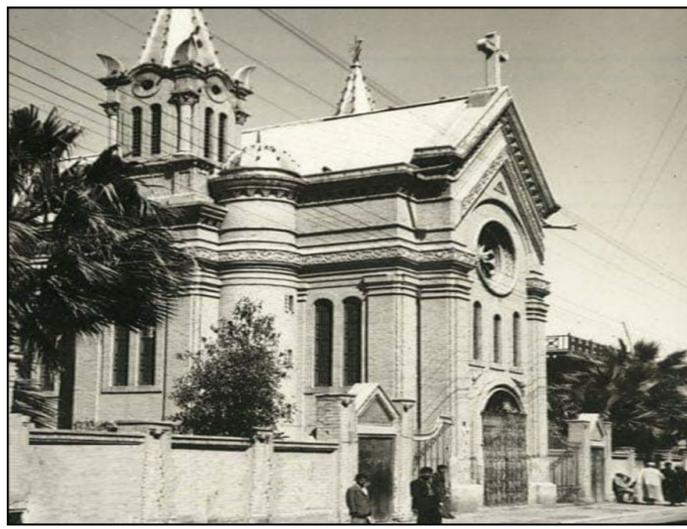
وفي ختام المهرجان، تم تكريم حشد كبير من الادياب اميركية، ألقاها عنه نيابة ابن اخيه الدكتور احسان علي صائب الشعرى، وكلمة للدكتورة نضال العبادي. وشهدت فعاليات المهرجان ايضاً تنظيم جلسة علمية بعنوان (المجالس الثقافية ودورها في مواجهة جائحة كورونا)، شارك فيها كل من الدكتور حيدر الدويك والشاعر جاسم العزاوي، والدكتور ماهر جبار الخليلي. وجرى في المهرجان تكريم الشاب (مرضى قصي عدنان) من ذوي الاحتياجات الخاصة الذي حصل على المرتبة الاولى عالمياً في سباق الدرجات الذي جرى مؤخراً في مدينة دبي بالامارات العربية المتحدة.

## مسيحيو بغداد من التجار وأرباب الحرف والمال

# عام 1935

وسليم وانور موسى وما يعقوب عقراوي، وفي الجوارب حسو اخوان وفي الجيوب جورج يوسف ويعقوب عقراوي، وفي الحديد سالم شعمون ويوسف بطرس، وفي الحلاقة أشراك كره بيت ارتياني داود واكوب كره بيت وخورين كره بيت وكولومبس كالوس وكسير مانوس وميخائيل كرمييان

كثيرون هم المسيحيون البغداديون من التجار وأرباب الحرف وأصحاب المهن ورجال الأعمال ورجال المال في بغداد سنة ١٩٣٥ باعتبارها السنة السابقة لتصور الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦، ومنهم من كان يعمل في تجارة البسطة والحصران مثل حداد وبازيان، وفي الاثناث سيرا كان عاقلين، وفي ابحار



الطنح جان بولص اخوان، وشوكت وشكوري يعقوب عيساني، وفي الاحذية حسو اخوان، وفي اخطام الكاوجوك بيرص اخوان، وفي الأخشاب سليم وانور موسى وما وشكوري وشوكت عيساني وميخائيل اسحاق ويعقوب خبازه ويعقوب عبدي وابكاو بوغوصيان، وفي الانوية آرثر أندريا وجان بولص وحسو اخوان ودانيال عيسى، وفي الأزهار الاصطناعية حسو اخوان وفي الأسرة حداد وبازيان، وفي الاصباغ جان بولص وجورج عزريا، وفي الاطارات بطرس بفا، وفي الالباء انطوان عمو نويل وصاموئيل ادانو وفؤاد مراد الشيخ، وفي الاقمشة خضوري شعيا وسلمان شعيا وسلمان مراد طلق وكيروب كورديان وجان بولص، وفي الالبان اوانيس خاجيك، وفي الانابييب جان بولص وشوكت وشكوري يعقوب عيساني ويوسف بطرس شعمون، وفي البسكوييت والكيك جورج عزريا وحنا الياس ليراتو، وفي الجلود حسو اخوان وفي البطانيات حسو اخوان وفي البطاريات اصيل نعيم وحسو اخوان وفاق عبيد ووارثانين، وفي البيانونات الموسيقية اسكندريان، وفي التأمين ادورد عيودي وانطوان ادور عريس واوانيس مالكوثيان وبشير قزانجي وفاق عبيد، وفي (التيوبات) جان بولص وحسو اخوان، وفي التجار العموميين توفيق يونان وجيب حسو وحسو اخوان وكرنديان، وفي الماكولات جورج عزريا وجوزيف رابينو وحنا الياس ليراتو، وفي التحف بشير عيودي، وفي الشنح توماس كوك وفي التدريس الخصوصي عبد الله رفاقيل، وفي التمر سليم وانور موسى وما ونعم وشي، وفي التجديد حسو اخوان وفي الجراحة حسو اخوان ودانيال عيسى، وفي الجلود اميل داود مسيح وجورج يوسف

متي، وفي الحديد (الشيلمان) جان بولص وشوكت وشكوري عيساني ومراد اسحق صديق، وفي الصابون دانيال عيسى ويوسف رابينو، وفي الصباغة غزال فيليب وكلاس حانوب، وفي الصحيات جان بولص ونجيب قطه ويونان ومانكسريان وصناديق الحديد حداد وبازيان، وفي الصوف اميل داود مسيح وبوغوص اسحاق وبوغوصيان وجورج يوسف عزريا وحبيب مغربيان وسليم وانور موسى متي، وفي الطابعات اسحاق بناني وحسو اخوان وفي الطابوق جان بولص وفي الطابع المستعملة ججو منصور، وفي عربات الاطفال اسحاق بناني، وفي مشروب العرق يوسف داود مسيح، وفي العطارين موسى يونان وفي العطور انور داود وحداد وبازيان وحسو اخوان، وفي العلامات الفارقة سليم اسحاق الحماسي وفي النظارات دانيال عيسى ويوسف ابراهيميان، وفي غداء الاطفال دانيال شعمون ودانيال عيسى وفي الفراء حسو اخوان وفي فرش السيارات عبد المسيح خياط، وفي الآلات القاطعة حسو اخوان، وفي القبعات حسو اخوان وفي القراطسية حسو اخوان وفي (القواش) اسكندر اسطفان، وفي القومسين الوكالات ابراهيم ابروئزي الياس صوراني والياس صوريي وناصر جرجيس وتوفيق شعمون يونان وجورج يوسف وجورج فرنسيس وحسو اخوان وفتح الله نعيم ويعقوب عقراوي ويعقوب عبيد، وفي الكتب الموسيقية ابحار مارتين واسكندريان وفي الكرامفونات حسو اخوان وفخرى جرجيس، وفي الكهراء حسو اخوان ونجيب قطه ويونان ومانكسريان وتوفيق يونان وجارلس وناصر وشعمون فرج وفتوحى بطرس وناجي البير وناجي الياس ونجيب قطه ونيقولا قاز بطرسيان، وفي المنطجات حسو اخوان وفي الحمامة ميخائيل توتو تنجي (قلعة عدد الحمايين المنشور بالليل)، وفي المخازن حسو اخوان وحبيب حسو وفي اطباء ومركبي الاسنان ابييل ستيان وبدروسيان ودانيال منكر ديجيان وديريغثان ومفك كيلانين ووارثان المسانديان ووليم مختاربان ومرجيان، وفي المشروبات الروحية جورج عزريا والياس انطوان والياس بطرس وانطوان الياس وايبوب توماس عتيشة ويطرس يوسف الصائغ وحبيب جرجيس وداود جرجيس وزيا ساموثة وصالح الميخانة جي وصالح فيحه وطوبيا مروكي وطوبيا يوسف وفرح الياس ومروكي ميخا ومنصور مروكي ومنصور هرمز (وغيرهم)، إذ ان المسيحيين البغداديين اكثر عملاً في بيع المشروبات الكحولية، وفي المصاييح حداد وبازيان وفي تصدير الصمران ماكس بوزنيان وفي التصوير أشراك وعبوش وشريكه، وفي المطايح والمدافئ جان بولص وحداد وبازيان وحسو اخوان، وفي المطان سليم متي وفرح حنا ونجيب توما، وفي المطاط جان بولص، وفي المطاعم أكوب سركيس واوانيس قندر جيان ويطرس يوسف وسيمون آمان وشجي ميخا ومهران أكوب وهرمز ميخائيل ويونس هرمز، وفي المعاطف حسو اخوان وفي المعفحات حسو اخوان ودانيال عيسى، وفي السجاد اميل داود مسيح وفي المغاولين جان بولص وشكوري وشوكت عيساني، وفي المكائن اسكندر اسطفان ويطرس يونان وجان بولص، وفي هي الملابس أكوب اوانيس واوهان واوانيس ويوحنا ميمريان وفي الملابس حسو اخوان، والكثير في المنسوجات، وفي الهندسة المعمارية بوغوصيان وفي الآلات الموسيقية ابحار مارتين واسكندريان، وفي المياه المعدنية حنا والياس وداود عبو وديوخو يوسف ونصوري روبين، وفي النجارة صبري نعيم ويعقوب خليل القس وماركيان وكره بيت سركيس، وفي ورق السكاير شعمون اخوان وشعمون جيرا ويوسف شعمون.

## الشاعر الغنائي سيف الدين ولائي

# ذكرى رحيل صاحب أغنية (حركة الروح لمن فاركتهم)

اغنية (ببا يابا شلون عيون عندك يابه) والمطربة حفصة حلمي، والى الغنائي المرح اغنية (لا لا ولو)، والمطربة إنصاف منير اغنية (على ضيك ياكمر)، ولغيرهم .

وأتى له من المطربين العراقيين أمثال ياس خضر، وفاضل عواد، وفاضل رشيد، وسليمة مراد، وعباس البصري، وأحلام وهبي، وعفيفة اسكندر، وزهور حسين، ومائدة نزهت، وليعة توفيق وصبيحة ابراهيم .

عانى التهميش والحرب والمضايقة من قبل النظام السابق بسبب أصوله القومية (كردي القبلي)، وعدم انتمائه لحزب السلطة . في يوم ١٢/٥/١٩٨٠ اتحم رجال الامن بيته واقتادوه مع عائلته الى خارج حدود الوطن بتهمة انه ليس عراقياً، فانتقل إلى ايران ثم سوريا حيث انتهى به المطاف هناك صريع المرض ليلازم الفراش، ومات في مثل هذا اليوم ودفن في مقبرة الغرياء بدمشق مع من سبقوه من اصداقائه مثل (مصطفى جمال الدين، والشاعر محمد مهدي الجواهري).

قامت الرقابة الإذاعية بحجب الأغاني التي كتبها ولائي، وعدم ذكر اسم كاتب الأغاني. أما اغانيه القديمة فكانت تذاق على أنها من الفولكلور العراقي القديم، وهذا ما يفسر عدم معرفة الكثير من العراقيين لاسم الشاعر اللائي على الرغم من سماع اغانيه العذبة والمؤثرة .

استذكره العديد من الفنانين والشعراء والباحثين في مهرجان بغداد عاصمة الثقافة العربية، أمثال الروائي صادق الجمل، الذي أفرده له فصلاً روائياً كاملاً، والذي كتبه عن حي الوشاش الشعبي الذي عاش فيه الشاعر وأسرته.

## رشيد (رشدي).. أحد شعراء كركوك

# الراجلين

قصبة داوق. وعندما كان رشيد (رشدي) طفلاً نقل والده افراد عائلته الى ناحية داوق، وسكن هناك.. اكمل رشيد (رشدي) تعليمه عند الشاعر داوقلي كريمي «ملا عبدالكريم» دميرجي، ومن جهة اخرى اخذ دروسا عند (ملا حيدر داوقلي، وملا قنبر اماملي)، وبعدها بجهوده الشخصية وبالتماته لدراسة العلوم العقلية والنقلية، اخذ يتلذذ بالذوق الادبي. وفي عام ١٩٠٩ تم تأسيس وفتح دائرة بلدية داوق من قبل منصرف كركوك عون الله الكاظمي، وعين كاتباً في دائرة بلدية الداوق، وخدم زمناً طويلاً في هذه الدائرة، وبعد التقاعد، اصبح خليفة المرشد سيد محمد بن سيد حسن المرشد الديني (تكية ضريح جعفر ده ده) في الداوق، وتكية

هو واحد من شعراء كركوك، اسمه الحقيقي رشيد، واتخذ في قصائده الشعرية اسم «رشدي» مخلصاً له. ولد في سنة ١٣١١ الهجرية الموافق ١٨٩٣ الميلادية في كركوك محلة المصلى، والده احمد ترزي، كان يمتن مهنة الخياطة في كركوك.. ووجد كذلك كان من خياطي كركوك، وفي الاصل جده الخاصس هو من سكنة قرية قره ناز من توابع قضاء طوزخورماتو احدى قرى عشيرة البيات التركمانية، وقد جاء الى كركوك مع افراد عائلته، وسكن في محلة المصلى، أما والده فهي من قصبة داوق «طاووق» منسوبة الى عائلة دميرجي، احدى العوائل العريقة المعروفة في





## وفد نقابي يزور غرفة محامي ذات السلاسل بحضور قضاة المجمع



المحامي خاص  
زار وفد نقابي، ترأسه وكيل نقابة المحامين العراقيين، الأستاذ رزاق العبيدي، غرفة محامي ذات السلاسل، للإطلاع على أعمال المحامين بعد إضافة عدة مناطق ضمن اختصاص المحكمة المكاني.

وحرص، ضمن الوفد، الأمين المالي الأستاذ ذو الفقار الشبلاوي، وعضو مجلس النقابة الأستاذ وسام ابو طيخ، فضلا عن حضور رئيس المحكمة وعدد من السادة القضاة.

وخلال حديثه، أشار العبيدي إلى: أن خطوة إضافة بعض المناطق ضمن اختصاص ذات السلاسل سيوسع من عمل جديدة. مؤكدا سعي النقابة الدائم لإهتمام المحامين وأعمالهم، والعمل على إيجاد المناخ المناسب لذلك.

أثنى على دور هيئة الإنتداب في الإهتمام بغرفتهم، وبناء علاقات طيبة مع القضاء والسعي لخدمة الزملاء.

من جانبه، عيّز رئيس المحكمة عن حسن التعامل والانضباط الذي يتمتع به المحامون في محكمة ذات السلاسل. مشيراً إلى سعيه لتذليل العقبات التي تواجههم وتسهيل أعمالهم.

المحامي خاص  
وتباحث الطرفان حول موضوع تخصيص قطع أرض لمحامي محافظة بابل، حيث هاتف نقيب المحامين رئيس هيئة الإنتداب، المحامي إحسان الهيكلي، لمراجعة المحافظة، وإكمال الإجراءات اللازمة للإسراع في ذلك.

من جانبه، شكر السريايوي النقابة لحسن الإستقبال، مبيّناً إهتمامه بتسهيل أعمال المحامين، والعمل على عدم عرقلتهم في دوائر الدولة كافة.

وأكد السريايوي تعاونه مع هيئة الإنتداب في تذليل الصعوبات التي تواجههم، وأعداً بمتابعة موضوع تخصيص قطع الأراضي في القريب العاجل.

## السعدي يستقبل محافظ بابل ويبحث معه شؤون المحامين وتخصيص قطع الأراضي

المحامي خاص  
استقبل نقيب المحامين العراقيين، الأستاذ ضياء السعدي، محافظ بابل، السيد حسن مندوب السريايوي، ليبحث عدد من القضايا المشتركة بين الجانبين.

وجرى اللقاء بحضور وكيل النقابة الأستاذ رزاق العبيدي، وعدد من السادة أعضاء مجلس النقابة، حيث رحب السيد النقيب بمحافظ بابل، معبراً عن سعاده بهذا اللقاء.

وأشار السعدي، خلال حديثه، إلى: أن السريايوي كان أحد زملاء المهمة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على حسن التعامل وطبيعة العلاقة بين الجانبين.

المحامي خاص  
عقدت نقابة المحامين العراقيين اجتماعاً موسعاً، جمع مجلس النقابة مع رؤساء وأعضاء هيئات الإنتداب لغرف محامي بغداد.

وترأس الاجتماع نقيب المحامين العراقيين، الأستاذ ضياء السعدي، وبحضور وكيل النقابة الأستاذ رزاق العبيدي، وعدد من السادة أعضاء مجلس النقابة.

وافتتح السيد النقيب حديثه مرحباً بالحضور، ومحدثاً عن أهم النقاط التي دعت لعقد الاجتماع، وضروراته.

واستهل السيد النقيب حديثه بالتركيز على مسؤولية النقابة والمحامين في إعادة الإعتناء بالمحاماة ودورها، والسعي لتعزيز ذلك، ونقل النصوص القانونية والتعليمات إلى الجانب العملي.

داعياً المحامين كافة إلى مراجعة نقاباتهم في أية عرقلة توجه من الموظفين في الدوائر والمراجع كافة، لأجل إقامة الشكاوى الجزائية بحق، طبقاً لنصوص قانون المحاماة.

وتأسف السيد النقيب من الإجراءات التعسفية التي تمارسها بعض مراكز الشرطة او جهات التوقيف المختلفة، مشيراً إلى: ان هذه السلوكيات، التي تعرقل أعمال المحامين، تمارس من أجل الرشوة وفتح باب الفساد الإداري. مضيفاً: أنه لن يتم قطع دابر

## مجلس النقابة يجتمع بهيئات انتداب غرف بغداد ويناقش أهم الرؤى المهنية

الإشتراك السنوي .  
من جانبهم، ناقش رؤساء هيئات الإنتداب المواضيع التي طرحت في الاجتماع، مقدمين أوراقهم بالرؤى الواقعية، والمقترحات المناسبة، والمتعلقة بالتواصل مع النقابة والمشكل المهنية والنقابية المختلفة، فضلاً عن المعالجات اللازمة لزيادة أعمال المحامين، بالإضافة إلى الطلبات الخاصة بغرفهم على المستوى الداخلي.

معبّرين عن بالغ شكرهم للخطوة التي أقدمت عليها النقابة في عقد مثل هذه الاجتماعات.

هذا وقرّر مجلس النقابة بشكل دوري، لمناقشة المقررات وآخر التطورات المهنية.

تقديم دراسة فنية بالخطوات الصحيحة لزيادة الراتب التقاعدي في ضوء هذه التقارير، بعد عقد اجتماع الهيئة العامة لمناقشة الموضوع وإقراره.

وفي الصد نفسه، بين عضو مجلس النقابة، الأستاذ إبراهيم رشيد/ ممثل النقابة في هيئة صندوق تقاعد المحامين: أن ما يدفعه المحامون للصندوق عند تجديد الإشتراكات، لا يساوي ما يدفعه عامل النظافة في أية وزارة حكومية. مردفاً: أن الراتب التقاعدي لا يمكن زيادته دون زيادة مقدار مبلغ الإشتراكات السنوية. فيما دعا هيئات الإنتداب إلى إقحام ذلك للمحامين بغية دعوة الهيئة العامة لزيادة مبلغ تجديد

هيئات الإنتداب بتقديم الشكاوى بحق أي ضابط شرطة أو منتسب ضمن دوائر وزارة الداخلية، يعرقل أعمال المحامين أو يسيء التعامل معهم، لاتخاذ الإجراءات التحقيقية بحق، عن طريق اللجنة العليا المشكلتة مع وزارة الداخلية.

وبشأن قانون المحاماة، عبّر السعدي عن اهتمام النقابة بتشريع تعديل القانون. مبيّناً: أن التعديلات التي تضمنها مستوحاة من الواقع العملي ورؤى المحامين. داعياً إلى مساندة النقابة في المطالبة العاجلة بإقرار التعديل.

من جانب آخر، ذكر السعدي: أن النقابة طلبت من هيئة صندوق تقاعد المحامين

الفساد إلا بالتعامل السليم مع المحامين .  
وصف نقيب المحامين هيئات الإنتداب بأنها قوام العمل النقابي، ووظيفتهم ليست امتياز بل هي واجب يحتم خدمة المحامين، وتذليل كل صعوبات العمل التي يقعون فيها.

وفي سياق حديثه، حذر السيد النقيب من الإساءات التي تستهدف المهنة والنقابة، خصوصاً على وسائل التواصل الإجتماعي. مشدداً على مراقبة السلوكيات غير الأخلاقية في استجواب الدعاوى، بالإعتماد على التفرير أو الرشوة، واستغلال المحاميات بالتصرفات غير الأخلاقية، الماسة بهيبة المحاماة وأدبياتها.

وفي شأن متصل، أوصى وكيل النقابة

الإعتراف بالمحاماة ودورها، والسعي لتعزيز ذلك، ونقل النصوص القانونية والتعليمات إلى الجانب العملي.

داعياً المحامين كافة إلى مراجعة نقاباتهم في أية عرقلة توجه من الموظفين في الدوائر والمراجع كافة، لأجل إقامة الشكاوى الجزائية بحق، طبقاً لنصوص قانون المحاماة.

وتأسف السيد النقيب من الإجراءات التعسفية التي تمارسها بعض مراكز الشرطة او جهات التوقيف المختلفة، مشيراً إلى: ان هذه السلوكيات، التي تعرقل أعمال المحامين، تمارس من أجل الرشوة وفتح باب الفساد الإداري. مضيفاً: أنه لن يتم قطع دابر

المحامي خاص  
عقدت نقابة المحامين العراقيين اجتماعاً موسعاً، جمع مجلس النقابة مع رؤساء وأعضاء هيئات الإنتداب لغرف محامي بغداد.

وترأس الاجتماع نقيب المحامين العراقيين، الأستاذ ضياء السعدي، وبحضور وكيل النقابة الأستاذ رزاق العبيدي، وعدد من السادة أعضاء مجلس النقابة.

وافتتح السيد النقيب حديثه مرحباً بالحضور، ومحدثاً عن أهم النقاط التي دعت لعقد الاجتماع، وضروراته.

واستهل السيد النقيب حديثه بالتركيز على مسؤولية النقابة والمحامين في إعادة الإعتناء بالمحاماة ودورها، والسعي لتعزيز ذلك، ونقل النصوص القانونية والتعليمات إلى الجانب العملي.

داعياً المحامين كافة إلى مراجعة نقاباتهم في أية عرقلة توجه من الموظفين في الدوائر والمراجع كافة، لأجل إقامة الشكاوى الجزائية بحق، طبقاً لنصوص قانون المحاماة.

وتأسف السيد النقيب من الإجراءات التعسفية التي تمارسها بعض مراكز الشرطة او جهات التوقيف المختلفة، مشيراً إلى: ان هذه السلوكيات، التي تعرقل أعمال المحامين، تمارس من أجل الرشوة وفتح باب الفساد الإداري. مضيفاً: أنه لن يتم قطع دابر



## مجلس النقابة يقرر إحالة عدد من المحامين على مجلس التأديب

قرار مجلس النقابة بهذا الشأن .  
هذا وأوصى مجلس النقابة المحامين باحترام تقاليد المهنة ومراعاة تقاليدها وأدابها، واحترام اليمين القانونية التي أقسم عليه المحامي عند انتمائه، فضلاً عن احترام قواعد السلوك المهني.

المجموعات القانونية من المحامين وغيرهم. فيما قرّر المجلس معاقبة أحد المحامين بمنعه من ممارسة المهنة لمدة شهرين، لكونه لا يزال يمارس إدارته لأحد الكروبات القانونية التي تنتشر المواضيع النقابية والإستشارات المجانية، والمخالفة

المحامي خاص  
قرّر مجلس نقابة المحامين العراقيين إحالة عدد من المحامين على مجلس التأديب، بسبب بعض الإساءات والإتهامات بحق نقيب المحامين وعدد من أعضاء المجلس، والتي نشرها على صفحات التواصل الإجتماعي.

وأوصى مجلس النقابة باتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، على وفق ما يراه مجلس التأديب، وطبقاً لنصوص قانون المحاماة.

وفي سياق متصل، نظر مجلس النقابة في المجموعات القانونية المخالفة للقرار السابق، والذي يقضي بمعاقبة أصحاب

وأوصى مجلس النقابة باتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، على وفق ما يراه مجلس التأديب، وطبقاً لنصوص قانون المحاماة.

وفي سياق متصل، نظر مجلس النقابة في المجموعات القانونية المخالفة للقرار السابق، والذي يقضي بمعاقبة أصحاب

المحامي خاص  
زار وكيل نقابة المحامين العراقيين، الأستاذ رزاق العبيدي، غرف الأحوال الشخصية في الكاظمية، لمتابعة شؤون المحامين والإطالع بشكل ميداني على أعمالهم المهنية.

وخلال زيارته، استمع العبيدي لأهم المعوقات التي تعرقل أعمالهم، مسجلاً ملاحظاته الخاصة حولها.

وأوضح العبيدي أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه العمل المهني، داعياً المحامين إلى التكاتف مع نقاباتهم لفرض هيبه المهنة ورفعتها. هذا والتقى السيد الوكيل، خلال زيارته، قضاة المجمع، موصياً ببث روح التعاون والشراكة بين الجانبين .

## العبيدي يزور غرفة محامي أحوال الكاظمية ويتابع أعمالهم ميدانيا



## إلى الزملاء المحامين كافة

قابلة للإسترجاع. ملاحظة: ولغرض تنظيم قوائم بالمؤلفات المشاركة في جناح النقابة لا يُسمح بعرض الكتب والمؤلفات التي لم ترد للمكتب الإعلامي خلال المدة المحددة أعلاه.

غيرها، إرسال مؤلفاتهم إلى المكتب الإعلامي/ في مقر النقابة ببغداد/ ابتداءً من يوم ١٥ / ١١ / ٢٠٢٠ حتى ٣٠ / ١١ / ٢٠٢٠.

علمًا أن عدد النسخ المطلوبة لكل مؤلف (١٢) نسخة، غير

م / معرض العراق الدولي للكتاب (دورة مظفر النواب ٢٠٢٠) انطلاقاً من دور نقابة المحامين العراقيين كأحد رواد الفكر القانوني، ولإبراز معالم الطاقات العلمية لدى السادة المحامين، وعرض نتاجاتهم، وبعد التعاون مع مؤسسة المدى لنخبة نقابة مساحة مجانية على أرض معرض العراق الدولي للكتاب في دورته هذا العام، دورة (مظفر النواب).

تعلن نقابة المحامين العراقيين

معرض العراق الدولي للكتاب (دورة مظفر النواب ٢٠٢٠) انطلاقاً من دور نقابة المحامين العراقيين كأحد رواد الفكر القانوني، ولإبراز معالم الطاقات العلمية لدى السادة المحامين، وعرض نتاجاتهم، وبعد التعاون مع مؤسسة المدى لنخبة نقابة مساحة مجانية على أرض معرض العراق الدولي للكتاب في دورته هذا العام، دورة (مظفر النواب).

تعلن نقابة المحامين العراقيين

معرض العراق الدولي للكتاب (دورة مظفر النواب ٢٠٢٠) انطلاقاً من دور نقابة المحامين العراقيين كأحد رواد الفكر القانوني، ولإبراز معالم الطاقات العلمية لدى السادة المحامين، وعرض نتاجاتهم، وبعد التعاون مع مؤسسة المدى لنخبة نقابة مساحة مجانية على أرض معرض العراق الدولي للكتاب في دورته هذا العام، دورة (مظفر النواب).

تعلن نقابة المحامين العراقيين

معرض العراق الدولي للكتاب (دورة مظفر النواب ٢٠٢٠) انطلاقاً من دور نقابة المحامين العراقيين كأحد رواد الفكر القانوني، ولإبراز معالم الطاقات العلمية لدى السادة المحامين، وعرض نتاجاتهم، وبعد التعاون مع مؤسسة المدى لنخبة نقابة مساحة مجانية على أرض معرض العراق الدولي للكتاب في دورته هذا العام، دورة (مظفر النواب).

تعلن نقابة المحامين العراقيين

## تسمية قضاة بحوادث الاعتداء على الاطباء

أعلن مجلس القضاء الاعلى عن تسمية قاض في كل رئاسة محاكم الاستئناف يختص باستقبال البلاغات المباشرة عن حوادث الاعتداء على الكوادر الصحية.

وذكر المركز الاعلامي لمجلس القضاء الاعلى أن « رئاسة محاكم الاستئناف قامت بتسمية قاض يختص باستقبال البلاغات المباشرة عن حوادث الاعتداء على الاطباء ومنتسبي المؤسسات الصحية».

وأضاف أن « رئاسة حياة الاشراف القضائي اشعرت وزارة الصحة والبيئة بذلك وكذلك تم اشعار الدوائر الصحية في جميع المحافظات بموجب اوامر ادارية صادرة من رئاسات الاستئناف كافة تتضمن تفاصيل كاملة عن كيفية التواصل مع السادة القضاة بخصوص الإبلاغ عن تلك الحوادث».



## صدر عدد جديد من جريدة (مهامو الشعب)

صدر عدد جديد من جريدة (مهامو الشعب) التي يترأس تحريرها المحامي حازم رزاق الحمدواوي.

وتضمن العدد أخباراً عديدة ومواضيع قانونية قيمة، ولقاءات ومقالات متنوعة بالإضافة إلى أخبار ونشاطات نقابة المحامين وايضا كانت ولا زالت صوت الشعب الناطق بالحق فأخذت على عاتقها الدفاع عن المظلومين والمسلوبة حقوقهم وايصال صوتهم إلى المسؤولين .

وقد اشار نقيب المحامين، الأستاذ ضياء السعدي، إلى هذا الطبع القيم، متمنيا لرئيس تحريرها ولاستها كل التوفيق .

## إلى الزملاء الأكارم في غرفة محامي الشركات م / إنتخابات

سبق و أن قرر مجلس نقابة المحامين العراقيين ، بجلسته المرقمة ( ٣٣ ) الفقرة الثانية عشرة ، إجراء الإنتخابات في غرفة محامي الشركات. ولأغراض تنظيمية تعلن نقابة المحامين عن تغيير يوم الإنتخابات من الخميس ٣ / ١٢ / ٢٠٢٠ ليكون يوم الأربعاء ( ٢ / ١٢ / ٢٠٢٠ ) .

خالص الأمنيات بالتوفيق لكل المرشحين .